الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

في شعبة: العلوم الاقتصادية – تخصص: اقتصاد نقدي و مالي

تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة

دراسة حالة الجزائر 2001-2023

من إعداد الطلب:

- نويري فضيل

إشراف الأستاذ:

د. بن دقفل كمال

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
بن لخضر السعيد	دكتوراه	رئيسا
بن دقفل كمال	دكتوراه	مشرفا ومقررا
عبد الكريم أبا سفيان	دكتوراه	عضوا مناقشا

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2024/06/09

السنة الجامعية 2023-2024

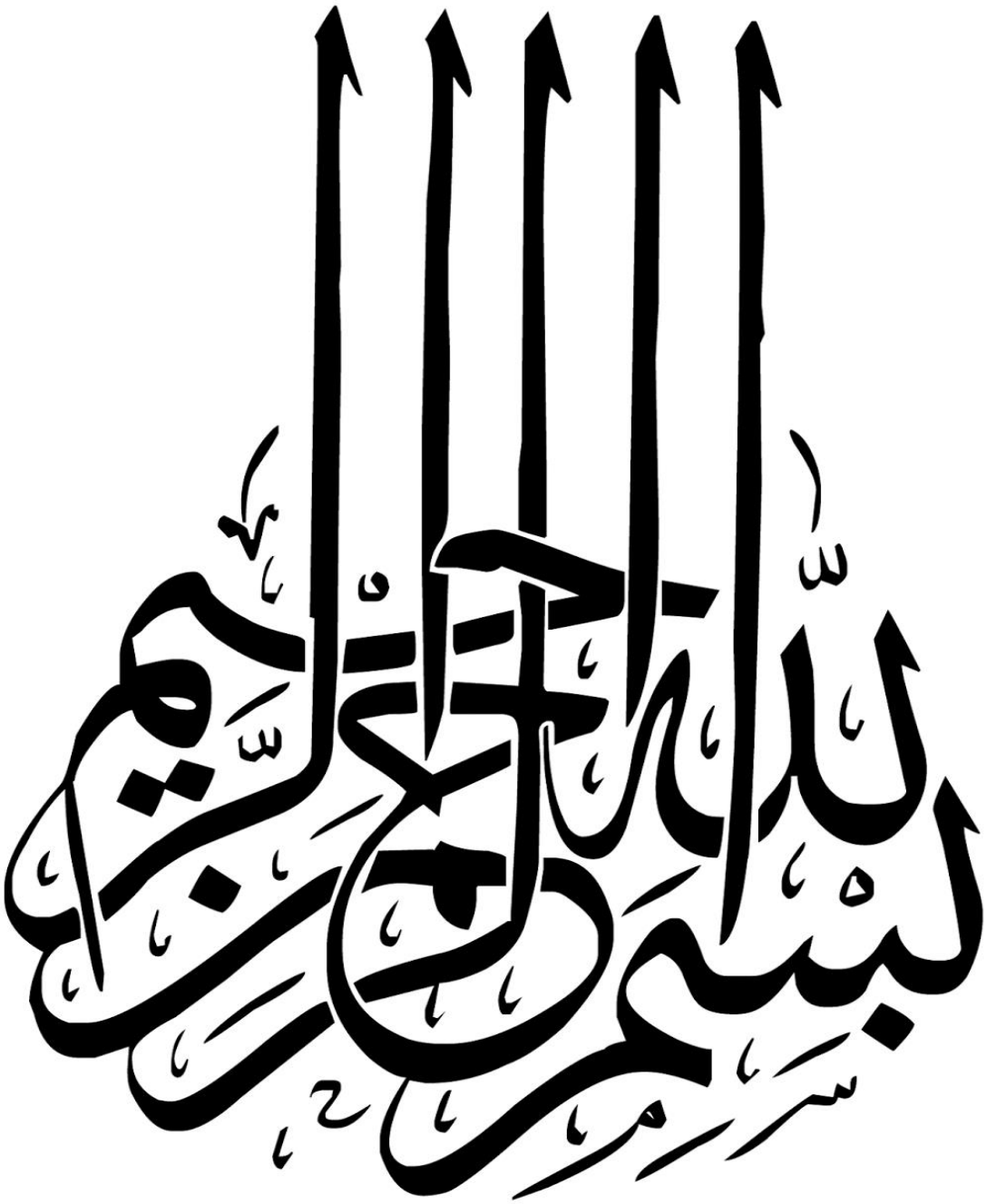
بسم الله الرحمن الرحيم

كـلمة شكـــر وتقـدير

احمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الصادق الأمين وعلى صحابته الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة ، ويشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الخاص إلى الاستاذ المشرف الذي اشرف على الرسالة الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته طوال فترة انجاز هذه الرسالة.

إهـــــداء

الى فيض الأمان ومصر العطاء إلى الرمز الذي يجسد الكفاح والخلود أمي الغالية

الى نبع الحنان الذي علمني أن الحياة أمل وعمل، إلى القلب الكبير

وصاحب الوجه النظير ، أبي الحنون حفظك الله وجزاك كل خير

إلى من ترعرعت بينهم إخواني الأعزاء واخواتي العزيزات الى المرأة التي وقفت بجانبي زوجتي ورفيقتي أهدي ثمرة هذا الجهد الى أبنائي الذين وثقوا بي على الدوام –محمد الامين – أحمد ياسين –يوسف –لينا– راجيا أن أكون لهم مصدر فخر و قوة دائما.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وتقدير	
الاهداء	
الفهرس	ا
قائمة الجداول و الأشكال	III
مقدمة عامة	أ.ب.ج
تمهيد	1
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والبطالة	2
المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	2
المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية و أنواعها	2
المطلب الثاني : ادوات السياسة النقدية	3
المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية	8
المبحث الثاني: ماهية البطالة	11
المطلب الأول : مفهوم البطالة و أنواعها	11
المطلب الثاني : أسباب وخصائص البطالة	14
المطلب الثالث : الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبطالة	18
المبحث الثالث: تحليل علاقة البطالة بالسياسة النقدية	20
المطلب الأول : استراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة	20
المطلب الثاني : فعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة	21
المطلب الثالث: الدراسات السابقة	23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2023	26
تمهيد	26

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة 2001- 2023	27
المطلب الأول: السياسة النقدية خلال الفترة 2001-2004	27
المطلب الثاني: السياسة النقدية خلال الفترة 2005-2009	29
المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2014	32
المطلب الرابع: السياسة النقدية خلال الفترة 2015- 2023	35
المبحث الثاني: تقييم السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر	38
المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر	38
المطلب الثاني: سياسة التشغيل في الحد من البطالة	39
المطلب الثالث: تقييم أهداف السياسة النقدية	40
خلاصة الفصل	41
خاتمة عامة	44
قائمة المراجع	48
الملخص	53

فهرس الجداول

الرقم	العنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تطور معدل الكتلة النقدية للفترة 2001-2004	27
02	تطور مقابلات الكتلة النقدية 2001-2004	28
03	تطور معدل اعادة الخصم 2001-2004	29
04	معدل الاحتياطي الاجباري	29
05	تطور معدل الكتلة النقدية للفترة 2005-2009	30
06	تطور مقابلات الكتلة النقدية 2005-2009	30
07	تطور معدل اعادة الخصم 2005-2009	31
08	معدل الاحتياطي الاجباري 2005-2009	32
09	تطور معدل الكتلة النقدية للفترة 2010-2014	33
10	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر 2010-2014	34
11	تطور معدل اعادة الخصم 2010-2014	35
12	تطور معدل الاحتياطي الاجباري 2010-2014	35
13	معدل تغير الناتج الداخلي الخام خلال 2015-2023	36
14	تطور نسبة البطالة في الجزائر	38

مقدمة عامة

تمهيد:

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة البطالة، التي تحظى باهتمام العديد من الخبراء وصانعي السياسات العامة في العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية حيث تعمقت الأبحاث، وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة و تعتبر من أكبر التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول في الوقت الراهن.

تعد السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، نظرا لاحتلالها صدارة السياسات الاقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في التأثير على النشاط ورسم أهداف السياسة الاقتصادية، كالرفع من معدل التشغيل، تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، ضبط معدلات التضخم، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ولعل أهميتها تكمن في مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بحياة الأفراد والتي من بينها البطالة، التي تعد أحد الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها نظرا لارتباطها بمسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات باختلاف مستويات التقدم سواء كانت متقدمة أو نامية.

وقد عرفت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي باشرتها مباشرة بعد انتهاجها لاقتصاد السوق مع مطلع التسعينات والتي ركزت فيها بشكل خاص على الإصلاحات النقدية والمالية التي كانت بدايتها صدور قانون النقد والقرض 90 – 10 الذي أعاد الاعتبار للسلطة النقدية في إدارتها للسياسة النقدية وتأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية، ومع مطلع الألفية الثالثة عرفت الجزائر إصلاحات أخرى بصدور مجموعة من الأوامر ساهمت هذه الإصلاحات بميلاد حقيقي للسياسة النقدية في الجزائر أين اعتمدت الحكومة بعد ذلك على سياسة نقدية توسعية تماشيا مع البرامج التي اتبعتها من أجل التأثير على مستويات التشغيل وضبط معدلات البطالة عند مستويات مقبولة عن طريق استخدام أدواتها غير المباشرة للتأثير على سعر الفائدة ومن ثم الاستثمار هذا الأخير الذي يؤثر على البطالة بالتخفيض منها وبموجب هذه الإصلاحات أصبحت السياسة النقدية تتصدر هيكل السياسة الاقتصادية الكلية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية ونذكر على وجه الخصوص البطالة.

بناء على ما سبق ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والتحكم الجيد فيها نطرح السؤال التالي:

– ما مدى فعالية السياسة النقدية للحد من مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2023 ؟

وعلى إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية :

1– ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية ؟ وما أهم أدواتها المستعملة من أجل تحقيق أهدافها ؟

2– ما هو الإطار النظري للبطالة ؟ وما هي أهم أنواعها ؟

3– ما هو تأثير أدوات السياسة النقدية على البطالة ؟

❖ **الفرضيات:**

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث فمن خلال هذه الفرضيات يمكن الإجابة بالشكل الآتي:

- تعتبر السياسة النقدية الإستراتيجية المثلى أو دليل الذي تنتهجه السلطات في أي بلد ما من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية.
- تهدف السياسة النقدية أساسا إلى التوازن الاقتصادي عن طريق معالجة الأزمات الاقتصادية منها البطالة.
- اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير للمعالجة والتخفيض من حدة البطالة.

❖ **أهمية الدراسة**

تأتي أهمية البحث من أهمية السياسة النقدية كأداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية التي تتبعها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى دراسة أهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر من خلال تقييم وقياس أثرها على معدل البطالة من خلال اقتراح نموذج قياس خطي.

❖ **اسباب اختيار الموضوع**

تم اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب عديدة :

- من أجل معرفة أهداف السياسة النقدية ومدى فعاليتها في تحقيقها.
- معرفة الأدوات المستعملة في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة.
- باعتبار أن الجزائر تعاني من مشكلة البطالة فمعالجتها تساعد على التقدم.

❖ **اهداف الدراسة**

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى:

- محاولة تحليل واقع البطالة وأنواعها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001 -2023 ومعرفة مدى التوجهات العامة للسلطات المعنية لزيادة مستويات التشغيل والحد من معدلات البطالة.
- الوقوف على واقع السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر وتوجهاتها العامة للحد من البطالة ومعرفة العلاقات التي تربط بين ظاهرتين مختلفتين نقدية وتتمثل في السياسة النقدية وظاهرة حقيقية وتتمثل في البطالة.
- تحليل مسار تطور السياسة النقدية من خلال تطبيق البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2023 والتي مر بها الاقتصاد الجزائري ومدى حاجتها للتنسيق مع السياسة المالية في الحد مع البطالة ويتجلى ذلك من مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها خاصة في ظل الغياب الشبه تام لاستقلالية بنك الجزائر.

❖ **حدود الدراسة**

بهدف معالجة اشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

– **الحدود المكانية:** لقد قمنا باسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر أحد الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة، ومن جهة أخرى تنوع السياسات الاقتصادية المتبعة نتيجة الاختلالات الدورية والأزمات الاقتصادية وكذا ظهور للبطالة في الجزائر لعدة أسباب وبأنواع اخرى.

– **الحدود الزمانية:** سيتم دراسة هذا الموضوع خلال الفترة 2001 – 2023 وقد تم اختيار هذه الفترة على أساس أنها بداية البرامج التنموية بالإضافة إلى بداية نوع جديد للسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر والاصلاحات الذاتية من جهة ومن جهة تنوع المشاكل الاقتصادية مما يستدعي تنوع السياسات الاقتصادية لمعالجتها وبالتالي السياسات النقدية المطلوبة في كل مرة.

❖ **منهج الدراسة**

لمعالجة الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي من أجل ذكر جميع مميزات السياسة النقدية ومعنى البطالة وأهم أنواعها والحلول المقترحة لمعالجتها ، والمنهج الإحصائي من أجل تشخيص البطالة في الجزائر ومسار السياسة النقدية المتبعة من طرف الدولة مع تحليل وتفسير الإحصائيات المتحصل عليها.

❖ **تقسيمات الدراسة**

سيتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختيار الفرضيات التي انطلق منها هذا البحث من خلال تقسيم الدراسة إلى فصلين متكاملين وخاتمة والهدف من هذا التقسيم الإحاطة بالموضوع.

لذا خصصنا الفصل الأول لدراسة الإطار النظري والذي كان بعنوان الإطار النظري للسياسة النقدية والبطالة، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان ماهية السياسة النقدية، أما المبحث الثاني عنوانه ماهية البطالة، والمبحث الثالث كان بعنوان تحليل علاقة البطالة بالسياسة النقدية ، الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى جانب التطبيقي الذي كان بعنوان: دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2023، وقسم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2023 ، أما المبحث الثاني تقييم السياسة النقدية في الحد من البطالة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والبطالة

تمهيد:

من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول هو الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ونظرا لتعدد المشاكل والظواهر الاقتصادية أدى بمعظم البلدان إلى تطبيق سياسات اقتصادية من اجل الحد من هذه الظواهر، ومن بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية، التي تعتبر الوسيلة الفعالة من خلال معالجتها لبعض الظواهر من تضخم وبطالة ونمو اقتصادي، ومن بين هذه المشكلات التي تسعى لمواجهتها نجد البطالة التي تعد مشكلة اقتصادية و اجتماعية وإنسانية تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذا أصبحت مواجهتها من التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد.

وفي هذا الفصل سنتعرض لمفهوم السياسة النقدية،أنواعها و أدواتها وكذا أهم أهدافها، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه لأهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة والنظريات المفسرة لهذه الأخيرة وكذا أهم أنواعها، أما المبحث الثالث فسنتناول فيه استراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة وفعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة وفق النموذج الكامل.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية وسيلة من الوسائل التي تمتلكها السلطة النقدية، والتي تعمل على عرض ضبط النقود ومراقبتها ويمكن لهذه السياسة أن تكون انكماشية او توسعية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية أهدافها ومختلف أنواعها.

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية وانواعها

تسعى السياسة النقدية من خلال إجراءاتها إلى توجيه الاقتصاد نحو التوازن من خلال التأثير في الكتلة النقدية ونسب الفائدة، وتعتبر السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية.

1- مفهوم السياسة النقدية:

مفهوم السياسة النقدية" يشير إلى الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية، مثل البنك المركزي، للتحكم في العرض النقدي والتأثير على الاقتصاد. تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف معينة، مثل الحفاظ على الاستقرار النقدي والحفاظ على معدلات التضخم في مستويات مقبولة، وتحقيق النمو الاقتصادي.[1]

بشكل عام، يتضمن مفهوم السياسة النقدية العديد من الأدوات والسياسات، مثل تحديد معدلات الفائدة على الودائع والقروض، وتنظيم السيولة في النظام المصرفي، وتوفير الاحتياطيات النقدية، وإجراءات السيطرة على الصرف النقدي والتحويلات المالية الدولية.

كما أن مفهوم السياسة النقدية يشمل أيضاً تحديد أهداف السياسة النقدية، والاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وتتأثر السياسة النقدية بالعديد من العوامل مثل المؤشرات الاقتصادية، مثل معدلات النمو الاقتصادي والبطالة ومعدلات التضخم، وكذلك العوامل السياسية والجيوسياسية.

ويمكن أن تتخذ السلطات النقدية العديد من القرارات والتدابير المختلفة مثل رفع أو خفض معدلات الفائدة، أو زيادة أو تقليص الاحتياطيات النقدية، أو تنظيم العمليات النقدية، وغيرها من الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

في النهاية، يعتبر مفهوم السياسة النقدية مهماً جداً في الاقتصاد الحديث، حيث أن للسياسة النقدية دوراً هاماً في تحديد اتجاه الاقتصاد وتحقيق الإستقرار المالي والنمو الاقتصادي.[2]

2- أنواع السياسة النقدية:

يعتمد نوع السياسة النقدية على الأسباب الداعية على استخدام هذه السياسة، وبناء على ذلك يستخدم البنك المركزي نوعين منها، وذلك حسب مستلزمات الوضعية الاقتصادية، حيث يمكن

[1] مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار الجزائر، 2007، ص 63.
[2] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليله تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص53.

تقسيم السياسة النقدية إلى:

أولا: السياسة النقدية الانكماشية :

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية لتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع لكبح الطلب الكلي، ورفع معدل الفائدة، وتقليل القدرة على الشراء وهنا تسعى الحكومة إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الجمهور والجهاز المصرفي، من خلال آلية المضاعف، وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقد، وبالتالي محاربة التضخم.

ثانيا السياسة النقدية التوسعية :

تعني هذه السياسة بزيادة الطلب الكلي، من خلال زيادة القدرة على الشراء، وذلك بسعي الحكومة إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد، وفي الجهاز المصرفي. ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود الاقتصاديين، بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية عبر آلية خلق النقود وبتأثير مضاعف النقود.[1]

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما.

وتمتلك السياسة النقدية بدورها مجموعة من الأدوات تطورت وتكاملت مع التزامن، وهذه الأدوات إما كمية أو كيفية، وتهدف بشكل أساسي إلى التأثير في حجم الائتمان أو التأثير في أنواع معينة من الائتمان والعمل على توجيهها في مسالك تقررها السياسة النقدية.

يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى:

- **أدوات كمية:** الهدف منها التأثير على حجم الائتمان دون تمييز.
- **أدوات كيفية** : وهي تتميز بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بأن تزيد الائتمان المتجه لنشاط معين وتخفيض الائتمان لآخر.

أولاً: الأدوات الكمية(الغير مباشرة):

1- تغيير سعر البنك أو سعر إعادة الخصم: تعد سياسة تغيير سعر البنك من أقدم الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد.

- سعر البنك: هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على إعادة خصم الأوراق

[11] 2 جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة أولى، الأردن،2002 ، ص1

التجارية والأدوات الحكومية للمصارف التجارية ويمثل أيضا سعر الفائدة على القروض والسلف التي يقدمها للمصارف التجارية.[1]

ولكي نلقي الضوء على طبيعة وأهمية هذه الوسيلة نفترض أن المصرف المركزي قد تجمعت لديه البيانات والمعلومات التي تشير إلى أن حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المطلوب والمرغوب فيه، وقد بدأت بوادر التضخم النقدي في الظهور، فإن المصرف المركزي سيقرر رفع سعر البنك أي يقرر رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للمصارف التجارية وبالتالي سينخفض مستوى اقتراض المصارف التجارية منه، وسيرفع مستوى الفائدة لظهور المتعاملين وهذا ما يدفع المتعاملين إلى التقليل من الاقتراض والخصم من المصارف التجارية.

وعلى العكس تماما إذا ما أراد المصرف المركزي توسيع حجم الائتمان المقدم للمصارف التجارية وبالتالي يزداد الائتمان للجمهور، وتتوسع عمليات الائتمان.

أما العملية المعاكسة وهي قيام المصارف التجارية بتخفيض سعر الفائدة من 7% إلى 5% نتيجة لتخفيض سعر البنك بمقدار 2% ، فإن هذا الإجراء سيزيد من حجم الائتمان من 2% إلى 3%

يمكن القول إن درجة فعالية سياسة سعر إعادة الخصم تتوقف على الظروف الاتية:[2]

- ✓ مدى اتساع السوق النقدية وخاصة سوق الخصم.
- ✓ مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في العمليات الصناعية والتجارية أو غيرها من انواع النشاط الاقتصادي.
- ✓ حالة النشاط الاقتصادي بشكل عام وانواع النشاط التي تمولها المصارف بشكل خاص.
- ✓ مدى اعتماد المصارف التجارية على المصرف المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية وعلى درجة العلاقة بينهما.

2- سياسة السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الاوراق المالية بصيغة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير في عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مثل الأوراق المالية ذات القيم المضمونة أو أوراق الرهن العقاري، سندات الانتاج الصناعي، سندات القرض العام وتعد سياسة السوق المفتوحة من اهم ادوات السياسة النقدية في

[1] http7//www.cba. edu. Kw/malomar/ ch- last-mac-doc-1

[2] علواني زياد، نقود ومصارف منشورات جامعة حلب، 1982، ص 173.

اقتصاد السوق، فهي تمكن السلطة النقدية من إبقاء المبادرة في يدها دائما، كما تسمح لها بان تحقق العملة الوطنية او تمتصها في الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء النقدية.[1]

وهنا يتدخل البنك المركزي في حالتين:

الحالة الأولى: أن يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فعندما يذهب ربح زيادة عرض النقود إلى البنوك التجارية، لأن تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي قدرة البنوك التجارية على الإقراض وشراء الأوراق المالية وبالتالي يتيح الحصول على عوائد أكبر.

الحالة الثانية: أن يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فعندما تزداد عوائد البنك المركزي بازدياد عوائد الأوراق المالية المشتراة، وبما أن جزءا من أرباح البنك المركزي تذهب إلى وزارة المالية، فهذا يعني أن إتباع سياسة السوق المفتوحة يؤدي إلى ذهاب الزيادة في الأرباح إلى الحكومة (وزارة المالية) ويتعين على البنك المركزي الاختيار بين سياسة الاحتياطي القانوني وبين سياسة السوق المفتوحة.

فعندما يدخل البنك المركزي بصفته مشتريا للأوراق المالية والسندات الحكومية من الأفراد والمصارف التجارية، وبهذه العملية وعند ثبات سعر الفائدة الأسمى، فإن أسعار الفوائد ستنخفض في السوق المفتوحة لأنه كلما ازدادت الكمية المباعة من الأوراق المالية سينخفض العوائد منها أي ينخفض سعر الفائدة الذي يكسبه أصحاب السندات وهذا يعني ان كمية النقد في التداول خارج رصيد البنك المركزي ولحساب البنوك التجارية والأفراد الاقتصاديين قد زادت عما كانت عليه زيادة عرض النقد في التداول نتيجة شراء البنك المركزي لهذه الأوراق المالية، وقد يكون الهدف من زيادة عرض النقد في التداول هو تطبيق سياسة توسيعه لمواجهة حالة الكساد عن طريق طلب فعال في الاقتصاد على السلع والخدمات ومن ثم تزايد سرعة المعجل وبالتالي النمو الاقتصادي وزيادة الثروة القومية.

3- سياسة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني:

وفقا لتشريعات المالية الحديثة يتوجب على المصارف التجارية أن تحتفظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي، وهو يمثل النسبة القانونية للاحتياطي، حيث تقوم المصارف المركزية بالتحكم في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة، فتزداد أهمية استخدام هذه السياسة في البلدان النامية، حيث تظهر صعوبة استخدام وسائل أخرى مثل عمليات السوق المفتوحة وسياسة تغيير إعادة الخصم وذلك لضيق أسواق النقد والمال في هذه البلاد وعدم تطورها، أما بالنسبة لكيفية عملها و استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية فيتم كما يلي:

[1] سيحل باري، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: طه عبد الله منصور ، عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1987، ص 251

أ)- يقوم المصرف المركزي برفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان وذلك في حال التنبؤ بوجود تضخم مستقبلا، أو في حال تجاوز حجم الائتمان المستوى المرغوب فيه.[1]

ب)- يقوم المصرف المركزي بزيادة حجم الائتمان عن طريق تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي لمواجهة حالة الركود الاقتصادي، من أجل زيادة الكتلة النقدية وزيادة حجم الائتمان لدى المصارف التجارية، وبالتالي زيادة حجم التبادل وتحريك النمو الاقتصادي.[2]

من خلال الحالتين السابقتين يمكن القول إن فاعلية هذه الوسيلة في مكافحة التضخم أكبر منها في مكافحة الركود لأنها في أوقات التضخم تضع قيدا كميا مباشرا على مقدرة المصارف التجارية على التوسع في الائتمان أما في أوقات الكساد فتساعد هذه الوسيلة على مجرد زيادة فائض الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية، ويمكن القول: إن فاعلية رفع نسب الاحتياطي تتوقف على ما لدى المصارف من فائض في احتياطها وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى.

4- سياسة سعر الصرف: إن عمل أداة سعر الصرف يكون من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملية المحلية التي ستزداد قيمتها المحلية وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الداخل كما سيرتفع مستوى الأسعار الوطنية وتنخفض أسعار السلع الأجنبية المستوردة، وينخفض الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ويزداد الاستيراد والطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤثر سلبا على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود اقتصادي محلي ويحدث العكس عند تخفيض قيمة العملة الوطنية.

- وبالتالي يعمل سعر الصرف على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال العلاقات المتبادلة ما بين العملات المختلفة، إذ إنه يمثل سعر تبادل عملة بأخرى في وقت معين، ويمثل سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، لذلك تعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم وبالتالي يمكن القول أن التغيير في سعر الصرف يؤثر في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره في:

أ- حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

[1] http7//www.cba. edu. Kw/malomar/ ch-last-mac- doc, 2022

[2] عبد الحميد عبد المطلب، 1997, ص301

ب- الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي والكثير من الدول تولي سياسة الصرف أهمية خاصة ضمن سياستها النقدية، فقد تستخدمها الدول النامية كوسيلة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي إلى جانب سعر الفائدة.

ثانيا: الأدوات المباشرة (الكيفية).

يقصد بالأدوات النوعية الاساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة ، وعادة ما تستخدم الادوات النوعية في الدول النامية بشكل أكبر مقارنة بالدول المتقدمة لغياب فعالية آلية السوق في تلك الدول ولعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها بشكل كامل.[1]

1- تأطير القروض : تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي بالامكان منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية و تكون ملزمة بإحترامه ، و يهدف هذا الاجراء التنظيمي لفتح المجال أمام المؤسسات المالية لجدب المودعين و المقترضين ، فعند تحديد حجم الائتمان تصبح عملية خلق النقود بطيئة قد تؤدي لأن يكون القسم السوقي الذي تكونه البنوك التجارية محدودا.[2]

2- التنظيم الانتقائي للقروض : للقيام بهذه السياسة يعمد البنك المركزي على استخدام أدوات انتقائية للسيطرة على القروض الموزعة من طرف البنوك وتتمثل أدوات هذه السياسة فيما يلي:[3]

- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد المتعلقة ببعض أنواع التمويلات المرتبطة بالتصدير.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقوف ، عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض.
- فرض أسعار فائدة تفضيلية لإعادة الخصم بهدف التأثير على القروض الممنوحة لبعض الأنشطة التي ترغب الدولة في تشجيعها وهذا تبعا للظروف الاقتصادية السائدة انكماشية أو تضخمية.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي بهدف كبح الطلب على السلع ويستخدم هذا القيد لتقليل التضخم في الاقتصاد.
- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقة في منح القروض عندما تتجاوز القروض حدا معينا.

3- تنظيم معدلات الفائدة : عند منح البنوك التجارية للقروض تحصل على فوائد و تسعى لتكون الفوائد أكبر من التكلفة التي يتحملها البنك عند تسييره للقرض ، لكي يكون استغلال البنوك مربحا عليها الاخذ بعين الاعتبار الفوائد المدينة التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تقدمها إليهم البنوك ، بالاضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة و هي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول ، النقود والمصارف (مدخل) تحليلي ونظري) ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 190.
[2] شملول حسين، أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي المدية، الجزائر 2001 ص27,26
[3] صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر 2005 ص158,157

لاجل المودع بالاضافة إلى معدلات إعادة التمويل و التي تفرضها مؤسسات الاصدار (إعادة الخصم) و يجب ان تكون الفوائد المحصلة أكبر من الفوائد المدفوعة و يترتب على تحديد سقف معدلات الفائدة على الودائع مايلي:[1]

- ✓ حماية منافسين البنوك وهي المؤسسات المالية غير مصرفية حتى تتمكن من جذب المودعين
- ✓ تنظيم هامش البنوك فتحديد سعر الفائدة من شأنه تنظيم هامش الربح الذي يحصل عليه البنك
- ✓ تنظيم و تعديل الاقتراض ، خاصة المتعلقة ببعض المقترضين كالمؤسسات العمومية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية.

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك عبر التأثير على جملة من المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي و ميزان المدفوعات و مستوى الأسعار و أسعار الصرف.

قسم العديد من الاقتصاديين أهداف السياسة النقدية إلى ثلاث مجموعات أولية ، ثانوية و نهائية و سنحاول إبراز هذه الأهداف فيما يلي :

1- الأهداف الأولية : وهي عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها قصد التأثير على الاهداف الوسيطة و تتكون الاهداف الاولية من مجموعتين من المتغيرات، مجموعة الإحتياطات النقدية و مجموعة ظروف سوق النقد.

أ- مجموعة الاحتياطات النقدية : تشمل القاعدة النقدية كل من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية ، تتكون النقود المتداولة من الاوراق النقدية و النقود المساعدة و نقود الودائع كما تتكون الاحتياطات المصرفية من ودائع البنوك لدى البنك المركزي و الاحتياطات الاجبارية و الاحتياطات الاضافية و النقود الموجودة في خزائن البنوك.

ب- ظروف سوق النقد : تتكون من مجموعة من المتغيرات و هي الاحتياطات الحرة و معدل الارصدة البنكية و أسعار الفائدة في سوق النقد ، و يمكن القول عموما بأن ظروف سوق النقد تشمل قدرة المقترضين و مدى تأثيرهم على نمو الائتمان.

2- أهداف وسيطة : هي مجموعة من المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة من طرف السلطة النقدية و التي لها علاقة بالأهداف النهائية ، وتتمثل الأهداف الوسيطة في متغيرات نقدية كلية مثل المجمعات النقدية وسعر الفائدة وسعر الصرف، ولهذه الأهداف مجموعة من الشروط الواجب توفرها والمتمثلة فيما يلي:[2]

أ- القابلية للقياس : يعتبر قياس الهدف بدقة وفي الوقت المناسب أمرا أساسيا للحكم على مدى فعالية السياسة النقدية ونعني بالقياس أن البيانات متاحة في الوقت المناسب ودقيقة.

---

[1] أسامة محمد ، مبادئ النقود كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، ص 132

[2] محاضرات في الاقتصاد النقدي و أسواق رؤوس الأموال، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية مالية ومحاسبة وعلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة ، الجزائر ص 91.

ب- القدرة على التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط : للتأكد من بناء الاستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها، يجب على البنك المركزي أن تكون لديه قدرة على التحكم في الهدف الوسيط بهدف إعادة ذلك المتغير إلى المسار المستهدف في حالة خروجه عن الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي .

ج- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: بمعنى مدى توافر إمكانية للتنبؤ بالأثر على الهدف النهائي حتى يقوم الهدف الوسيط بدوره بشكل جيد، حيث لا يزال النقاش قائما حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية.

كان هناك تباين بين النقديين و الكينزيين في تحديد الأهداف الوسيطة ، فالكينزيون ركزوا على سيولة البنوك و معدل الفائدة كهدف وسيط ، بينما ركز النقديون على كمية النقود والقاعدة النقدية كهدف وسيط ، وعموما هناك ثلاثة أهداف وسيطة هي :

- **مستوى معدل الفائدة :** يرتبط: تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية ويعتبر من أبرز محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، والإشكالية المطروحة هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة و أنها تتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق إلى جانب طلب وعرض رؤوس الأموال، بالإضافة إلى ارتباطها بالسياسة النقدية للدولة التي يجب أن تعمل على إبقاء تغيرات معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا، تحقق التوازن في الأسواق وتجنب وقوع ضغوط تضخمية أو انكماشية.[1]
- **سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى :** يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا هاما على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما حيث يعد كهدف وسيط للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، ففي حالة المحافظة على مستوى منخفض أكثر من العملة يشجع ذلك الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الآجل القصير تدفع في المقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد، أما حالة الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر ، يفرض ذلك على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم و بالتالي تنخفض مستويات النمو، لذا تعمل السلطات النقدية للحفاظ على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد تجاه الخارج عن طريق ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على دعم استقرار سعر صرف عملتها.[2]
- **العرض النقدي:** لاستخدام هذا المتغير كهدف وسيط لبلوغ الأهداف النهائية للسياسة

[1] نفس المرجع السابق، ص 91.

[2] بنابي فتيحة ، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات الماليو و البنوك كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد بوقرة بومرداس ، الجزائر، 2008-2009 ص ص 104-105

النقدية لابد أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائيا أو بمعنى آخر أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود باعتبار أن تحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بسبب تغير سرعة تداول النقود، نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية وغير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة، لذا يبقى الإشكال المطروح حول نوع العرض النقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة، وهل يتم اللجوء إلى العرض النقدي بالمعنى الضيق (M1) أم العرض النقدي بالمعنى الواسع (M2) أم العرض النقدي (M3) خاصة في ظل وجود المشتقات المالية.[1]

3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية: تعتبر الاهداف الاولية والوسيطة في الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الاهداف النهائية لهذه الاخيرة والتي تتمثل في:

أ- العمالة الكاملة : يقصد بالعمالة توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل و باحث عنه، فارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الاجور الحقيقة للعاملين، لذا تسعى السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود بما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار فيسبب ذلك انخفاض الاجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الايدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم ، ويرجع اهتمام الحكومات بحل مشكلة البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي حيث يحس العاطلون بفشلهم و تهميشهم في المجتمع، كما أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي.[2]

ب- تحقيق استقرار الأسعار :

يجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية، ويعني هذا أن يكون معدل التضخم منخفضا كأن يتراوح مثلا بين 0 و 1% سنويا، و أن تلتزم السلطة النقدية بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

يرى كل من الكينزيين والنقديين أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا، وحسب فريدمان فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة طويلة إلا بسياسة نقدية انكماشية بواسطة تخفيض معدلات العرض النقدي مع معرفة أسباب التوسع النقدي والوضع الاقتصادي.[3]

ج- تحقيق التوازن الخارجي: عن طريق تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يكون لصالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات و تقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو

---

[1] محاضرات في الاقتصاد النقدي و أسواق رؤوس الأموال، مرجع سابق، ص 91.

[2] محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية (نظرية – تحليلية -قياسية) ،دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن 2009 ص 21

[3] محاضرات في الاقتصاد النقدي و أسواق رؤوس الاموال، مرجع سابق، ص 92.

سياسات سعر الصرف، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للبنك المركزي معالجته من خلال قيامه برفع سعر إعادة الخصم ما يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، وبالتالي التقليل من الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة ومن ثم تشجيع الصادرات المحلية و تقليل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.[1]

د- رفع معدل النمو الاقتصادي: يعد تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من الأهداف طويلة الأجل في حين يعتبر استقرار الأسعار والنقد من الأهداف قصيرة الأجل و التوفيق بين هذين الهدفين أمر في غاية الصعوبة خصوصا في الدول النامية التي تعاني الكثير من العقبات فيما يخص السياسات الإنتاجية والتجارية وموازين المدفوعات ، لذا تسعى السياسة النقدية إلى المساهمة في رفع معدلات النمو في هذه البلدان من خلال تحقيق معدل مرتفع للمدخرات والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال التوسع الائتماني حتى يمكنها الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة، بالإضافة إلى توجيه الائتمان المصرفي و المدخرات نحو الأهداف التنموية أو ما يسمى بالمربع السحري .[2]

يقوم البنك المركزي باستخدام مجموعة من الادوات يستطيع من خلالها التأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة و السياسة الاقتصادية و ذلك حسب الاوضاع الاقتصادية السائدة.

المبحث الثاني: ماهية البطالة

تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم البطالة، أنواعها و اسبابها و خصائصها و كذا الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لها موزعة على ثلاث مطالب نبينها فيما سيأتي :

المطلب الأول: مفهوم البطالة و أنواعها

1- تعريف البطالة

إن تعريف البطالة ينظر إليه من عدة نواحي و ، تعريف لغوي و اصطلاحي وفقهي، وكذلك تعريف منظمة العمل الدولية.

اولا: التعريف اللغوي.

البطال هو ذلك العاطل عن العمل، بطال، بطالة تعطل عن العمل. كما يقصد أيضا بمصطلح البطالة حالة عدم الاستخدام التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والذين ليست لديهم فرص سانحة للعمل، وكما جاء في لسان العرب أن البطالة لغة جاءت من مادة "بطل" فالعامل في

[1] نفس المرجع السابق، ص 92.
[2] محمد ضيف الله القطابري، مرجع سابق، ص22،23

بطالة أي تعطل فهو بطال، وبطل العامل أي توقف عن العمل بسبب خارج عن إرادته، كما أن البطالة في العطالة، كما أنها ضياع وتوقف وسقوط، فمن تبطل تعطل.[1]

فهنا يجب ملاحظة أن البطالة والعطالة في اللغة أنهما مرادفان لمعنى لأي سبب من الأسباب خارج عن إرادة العامل، وفي ذلك إهدار لقدرات العامل، وضياع لجهده وذاته .

ثانيا: التعريف الاصطلاحي.

تعرف البطالة في علم الاجتماع على انها حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرادته.[2]

ونفس التعريف ذكره محمد حسن منصور، حيث عرف البطالة بأنها توقف عن العمل بصفة مستمرة بسبب لا دخل لإرادة العامل فيه، ألا وهو صعوبة الحصول على العمل».[3]

ثالثا: تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء.

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له العمل بين 15 سنة و64 سنة.
- لا يملك عملا عند أجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء تحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، بحيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

رابعا: تعريف البطالة حسب منظمة العمل الدولية.

من خلال المادة الأولى من الاتفاقية الدولية رقم 44 المتعلقة بضمان تعويضات أو إعانات للعاطلين رغم إرادتهم خطر البطالة بالبطالة اللاإرادية وهي تشمل البطالة الكلية أو الجزئية.[4]

كما عرفتها الاتفاقية رقم 168 بأنها خسارة الكسب الناتج، إما عن تعطيل مؤمن العمل بصورة عادية قادر على العمل المنتظم ويفتش عن العمل مناسب واما عن تعطيل جزئي.[5]

2- أنواع البطالة

---

[1] محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006، ص 314

[2] صلاح علي علي حسن، تأمين البطالة في القانون رقم 135 لسنة 2010 دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2013، ص 10

[3] موزاوي علي ، النظام القانوني للتأمين عن البطالة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون ، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري ، تيزيوزو ، 2007، ص6

[4] اتفاقية دولية رقم 44 بشأن ضمان تعويضات أو إعانات العاطلين رغم إرادتهم معتمدة من طرف المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية يوم 4 جوان 1934 بجنيف والتي صادقت عليها الجزائر في 19 أكتوبر 1962

[5] إتفاقية دولية رقم 168 بشأن النصوص بالعمالة والحماية من البطالة ، معتمدة من طرف المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية يوم 01 جوان،1988 بجنيف.

للبطالة أنواع متعددة تختلف حسب حالة تطور المجتمعات والمتمثلة في البطالة الكاملة، البطالة الهيكلية، وكذلك البطالة الموسمية، البطالة الاحتكاكية، وأخيرا البطالة التقنية.

أولا: البطالة الكاملة (الكلية).

البطالة الكاملة هي فقدان الكسب، بسبب عجز الشخص عن الحصول على عمل مناسب رغم قدرته على العمل و استعداده جسديا وذهنيا على انجازه (القيام به).[1]

ثانيا: البطالة الهيكلية.

يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة لحدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد، بحيث تصبح مؤهلات الأفراد العاطلين غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة التي استحدثها التطور التكنولوجي، والذي أسهم في إدخال تقنيات إنتاجية وأنواع جديدة من السلع.

هذا التغير الهيكلي ينتج عنه بطالة طويلة المدى نسبيا، ما لم يتم إعادة تأهيل هؤلاء العاطلين للتأقلم مع الوضع الجديد، وهذا النوع هو الذي عرفته الجزائر .[2]

ثالثا: البطالة الموسمية.

هو ذلك النوع من البطالة التي تظهر في مواسم محددة وأوقات معينة في السنة ويمكن إرجاع البطالة الموسمية إلى طبيعة بعض الأنشطة الإنسانية، حيث تزداد الحاجة في أوقات محددة إلى أيدي عاملة، وفي أوقات أخرى تقل تلك الحالة فينكمش الطلب على الأيدي العاملة وتزداد البطالة، كما هو الحال في النشاط الزراعي وصيد الأسماك و السياحة التي يزداد نشاطها، أو يقتصر على موسم معين من مواسم السنة، ولهذا يتعرض العاملون في هذه الأنشطة والصناعات إلى البطالة في المواسم التي يقل أو ينعدم فيها النشاط.[3]

وهذا قد يرجع السبب في زيادة النشاط الإنتاجي في موسم معين دون آخر في زيادة الطلب على المنتج في ذلك الموسم، كما هو الحال في الزراعة التي تثبت فيه الحاجة إلى الأيدي العاملة في موسم الحصاد وتقل في غير ذلك، وعلى ذلك فإنه من المتوقع استمرار البطالة الموسمية مدام الطلب على العمل الزراعي يتسم بعدم الاستقرار من موسم لأخر، ومادامت الطرق الإنتاجية المطبقة في القطاع الزراعي تعتمد على كثافة عالية في عنصر العمل، وان كان من الممكن تخفيضه من خلال تشجيع بعض الأنشطة العمل الزراعي في المواسم التي يقل المرتبطة بالزراعة والتي تستطيع امتصاص فائض فيها الإقبال على الأيدي العاملة.[4]

رابعا: البطالة الاحتكاكية.

---

[1] موزاوي علي، مرجع سابق ، ص7

[2] قميحة رابح سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2001-2012 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص التنظيم والسياسات العامة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2014، ص14

[3] صلاح علي علي حسن، مرجع سابق، ص17

[4] صلاح علي علي حسن، مرجع سابق، ص

ترجع إلى أسباب متعددة، وينشأ هذا النوع من البطالة بصفة رئيسية كنتيجة لعدم توافق بين الوظائف الخالية والمتاحة والعاملين العاطلين بمعنى أن تكون الوظائف الخالية والمتاحة، تحتاج إلى شخص ذوي مؤهلات خاصة وليس من بين العاطلين من يحوز هذه المؤهلات و هو ما يرجع في شق كبير منه إلى تفاوت بين مخرجات العلمية التعليمية وسوق العمل، ويظهر هذا النوع من البطالة بشكل كبير وملحوظ في دول العربية التي ترى أن العملية التعليمية بها تركزت في تنمية المعرفة النظرية وأهملت تماما التربية العملية والتنمية الصناعية.[1]

كما قد يرجع هذا النوع من البطالة إلى التغيير في الطلب على السلع، كما يؤدي إلى عدم التوازن بين العرض والطلب، بالنسبة لمهارات معينة فتتعرض بعض الصناعات إلى كساد شديد، أو تتعرض لاندثار سواء لظروف محلية أو عالمية، بالتالي تتعرض العاملون بها إلى البطالة.

ويطلق البعض على هذا النوع من البطالة اسم "البطالة المؤقتة"، حيث أنه من المفترض أن يلعب التدريب التحويلي دوره في تدريب العمال الذين انخفض الطلب على صناعتهم إلى استيعاب الصناعات الجديدة بمجرد تعلم حرفة أو مهنة ذلك أن النقص في الطلب على عمال مهنة معينة قد يصاحبه زيادة في الطلب بصورة أكبر على عمال مهنة بديلة.[2]

خامسا: البطالة التقنية.

هذا النوع من البطالة ناتج عن انخفاض الطلب في قطاع معين، وهذا ما يؤدي إلى التوقف عن الإنتاج بسبب كساد السلع.[3]

المطلب الثاني: أسباب وخصائص البطالة

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية الهامة التي تواجه دول العالم والتي باتت تهدد تماسك و استقرار المجتمعات ومن بينها الجزائر، لذا سنتطرق إلى تحديد أسباب البطالة في الفرع الأول ونذكر خصائص ومميزات البطالة في الفرع الثاني.[4]

1- أسباب البطالة

تعد مشكلة البطالة من إحدى أهم المشكلات التي تمس المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة وترجع هذه المشكلة في الجزائر إلى الكثير من الأسباب منها الأسباب الاقتصادية والأسباب الاجتماعية.[5]

أولا: الأسباب الاقتصادية.

تعتبر الأسباب الاقتصادية من أكثر الأسباب انتشارا وتأثيرا على البطالة والتي تؤدي إلى رفع معدلاتها الدولية ومن أهمها:

---

[1] المرجع نفسه
[2] المرجع نفسه
[3] موزاوي علي، مرجع سابق، ص 07
[4] سايح حنان ، بوعناني فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 40
[5] عبد الرحمن يسرى أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1997، ص 306

أ – التطور التكنولوجي: (تعويض الآلة للإنسان).

إن الاستخدام الكبير والكثير للآلات يكون بالضرورة ودائما على حساب العمال، حيث أن الآلة تعوض العمال مما ينتج تخفيض الاستخدام وبالتالي ترتفع نسبة البطالة بمعنى أن استبدل العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال ، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة.[1]

ب – ضعف الاستثمارات العمومية.

أحدث السقوط المفاجئ لسعر البرميل من البترول، اختلالات في النظام الاقتصادي كانت نتيجة تجمد الإنتاج، تقلص الواردات وارتفاع نسبة البطالة مما أدى تدهور القدرة الشرائية، انتشار الفقر، إضافة إلى التسريح الجماعي للعمال لتقليص مناصب الشغل، أو أنهاء نشاط المؤسسة وتصفيتها.[2]

ج – ميكانيزمات السوق:

تعتبر هذه الميكانيزمات من بين الأسباب الرئيسية التي تؤثر على البطالة بنسبة كبيرة سواء بالانخفاض أو بالارتفاع، وهي قواعد السوق والعرض والطلب، فإذا حققت المؤسسة أرباحا وتوازنات مالية، فهذا يؤدي إلى توسع النشاطات والطلب على اليد العاملة بنسبة كبيرة، أما إذا حدث العكس، أي أن المؤسسات لم تحقق أرباح وتكبدت الخسارة فهذا يؤدي إلى التضحية بنسبة اليد العاملة، أي إلى تسريح نسبة من اليد العاملة التي لديها مما يؤدي إلى البطالة.[3]

د– السياسات الاقتصادية غير الرشيدة:

إن بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية.

من الأسباب الاجتماعية لتزايد البطالة نذكر ما يلي:

أ – النمو السكاني:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال نسبة زيادة مرتفعة للنمو الديمغرافي، والتي تعد من أكبر النسب في العالم وهذا أكثر من 3% فقد دخلت الجزائر في الثمانينات في مرحلة الانتقال الديمغرافي أي الاستقلال الملحوظ في مستوى الزيادة أو النمو السكاني، بحيث سجلت سنة 1997 انخفاضا بنسبة 2.15% من معدل النمو.[4]

ب – النزوح الريفي:

---

[1] بلعربي عبد القادر، أثر البطالة على الفقر في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2003، ص 52

[2] بن فايزة نوال ، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2005 ، حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008، ص 62

[3] عبد الرحمن سيري أحمد، مرجع سابق، ص 309

[4] بن فايزة نوال، مرجع سابق، ص 61

إن تدفق السكان نحو المدن وهجرتهم من القرى لعدة أسباب أمنية ، اجتماعية، ثقافية... إلخ أثر سلبا على إنتاج الوطني، حيث أن المنتجين أصبحوا مستهلكين، فانخفضت بذلك نسبة الاستثمارات الإنتاجية التي كانت تمول المدن، فهذا ما أدى إلى اختلال التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، مما ولد وضعية اقتصادية واجتماعية مزرية، وسبب في ارتفاع معدلات البطالة، فمن الأسباب الرئيسية للهجرة الريفية نحو المدن هو تمركز المؤسسات الصناعية الكبرى في المدن الكبيرة، وعدم انتشارها في الأرياف والمدن الصغرى مما جعل السكان يلتحقون ويتركون الأراضي الزراعية والنشاطات الفلاحية.[1]

فيعتبر عامل التحضر من أهم عناصر إشكالية البطالة في المدينة، بحيث أن مستوى البطالة هو ناتج عن عدم التوازن بين النمو الديمغرافي في الجزائر الحضرية الأكثر نشاط وعدد مناصب الشغل المقترحة.[2]

ج – الأمية:

تعتبر الأمية من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه الدول النامية في الوقت الحاضر باعتبارها مشكلة قومية ذات أبعاد متعددة اقتصادية اجتماعية سياسية وحضارية، فحالة الفقر التي توصف بها بعض المجتمعات لا تشير إلى نقص الثروات والأموال.

ويترتب عن الأمية عدة أثار والتي تساهم في ارتفاع نسبة البطالة، وذلك مثلا عن طريق عدم قدرة العامل الأمي على العمل داخل شركات ومؤسسات بها آلات حديثة وغياب وسيلة الاتصال السهلة بين الإدارة والعامل وبالتالي كل هذا يؤدي إلى البطالة.[3]

2- خصائص البطالة

تتميز البطالة بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

أولا: بطالة خاصة بالشباب

حسب المعلومات المقدمة من طرف الهيئات الرسمية (الوكالة الوطنية للتشغيل ووزارة العمل)، تبين أن معظم البطالين وأغلبيتهم هم شباب، والذين تقل أعمارهم عن 35 سنة، وهذا سنة 2000، وقد تجاوزت نسبة البطالة في هذه الفئة 80% والشيء الذي ميز هذه الفئة هي كون هؤلاء الشباب لا يقوموا بأي عمل من قبل، وهم طالبي جدد للعمل، بحيث أن البطالة الخاصة بالشباب ساهمت وبشكل كبير في زيادة معدل البطالة.[4]

---

[1] عاشور أحمد ، مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 2007، ص 20

[2] بن فايزة نوال ، مرجع سابق، ص 62

[3] Make money online : http://ow.ly/Knicz

[4] رماش هاجر، اتفاق الشركة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة لنيل درجة دكتوراته في القانون ، جامعة قسنطينة ، 2003

إن فرص العمل المستحدثة لم تتوافق في القطاعين العام والخاص، وأصبح من الواضح عدم القدرة على توفير فرص العمل القادرين عليه والذين يرغبون فيه . فحسب الديوان الوطني للإحصاء فان نسبة البطالة لدى الشباب في2017 هي 29.7.%.[1]

ثانيا: بطالة خاصة للذكور.

إن البطالة لدى الرجال أكبر من البطالة لدى النساء، حيث أن نسبة البطالة عند الرجال بلغت عام 2004 حوالي 82% أي 1370415 عاطل عن العمل، منها 57,5% يتمركزون في مناطق حضرية و 42.5% في المناطق الريفية. إلى أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة انخفضت في 2016 إلى أن وصلت إلى 8.1%.[2]

ثالثا: بطالة خاصة بالإناث.

إن نسبة البطالة الخاصة بالإناث منخفضة مقارنة للبطالة لدى الذكور، وهذا راجع إلى العادات الاجتماعية عند الجزائريين في الماضي، بحيث بسبب هذه العادات فإن نسبة معتبرة من فئة لا يقمن بالتسجيل في مكاتب التشغيل.[3]

بحيث نجد البطالة عند الإناث تمثل سوى 18% من فئة البطالين الكلية، حيث وصل عدد النساء العاطلات عن العمل عام 2004 حوالي 301119 عاطلة منها67,6 % تجدها في المناطق الحضرية والباقي أي 32,4 في المناطق الريفية . ففي سنة 2016 وصلت نسبة البطالة لدى النساء إلى 20%.[4]

رابعا : بطالة طويلة المدى.

في سنوات السبعينات والثمانينات كانت مدة البطالة تعد بالأشهر أصبحت الآن تعد بالسنوات، وهذا راجع لنقص العمل وكذلك لعدم ملائمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين.[5]

حيث نجد أن حوالي 38,87% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة منذ سنة 2003، وحوالي 18,71 يتواجدون في حالة بطالة منذ 5 سنوات فأكثر، كذلك نجد عدد البطالين الذين هم عاطلون لمدة سنتين حوالي 425540 شخص أي20,48%

من مجموع البطالين، كل هذه المؤشرات ما هي إلا دلالة على صعوبة الحصول على مناصب شغل من طرف الأفراد العاطلين، وعلى امتداد المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على عمل، وانخفضت في 2010 إلى أن بلغت نسبة 14%.[6]

خامسا: بطالة المتعلمين.

---

[1] بن فايزة نوال ، مرجع سابق، ص 64
[2] بن فايزة نوال ، مرجع نفسه
[3] رماش هاجر، مرجع سابق، ص 121
[4] بن فايزة نوال ، مرجع سابق، ص 65
[5] المرجع نفسه
[6] المرجع نفسه

لقد تجاوزت نسبة البطالة لذوي المستوى الثانوي 36% بالنسبة للعاطلين الذين ليس لديهم مستوى، وارتفع عدد البطالين الحاصلين لشهادة التعليم العالي أكثر من 8 ألف بطال سنة 1996 فهذه الإحصائيات تعني أن نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والحاصلين على شهادات عليا مرتفعة مقارنة مع ذوي المستوى الثانوي أو عديمي المستوى، فقد بلغت نسبة البطالة لهذه الفئة 17.6% في سنة 2017.[1]

سادسا : بطالة خاصة بفئة ضعيفة التأهيل (الغير مؤهلين).

إن أغلبية البطالين في الجزائر، ليسوا متعلمين وليسوا مؤهلين، حيث وصلت نسبة البطالين في المستوى التعليمي الذي لا يتجاوز المستوى الثالث من طور التعليم الأساسي 75 % سنة 1998 فيما يخص المستوى الثانوي فنسبته تفوق 20% سنة 1999، ومع الوقت بدأت تظهر بطالة الحاملين على شهادات التعليم العالي وحصيلتهم تفوق 100 ألف بطال سنة 1999. وقد انخفضت نسبتها إلى أن وصلت الى 10.1% في افريل 2017.[2]

سابعا : بطالة إعادة الإدماج.

هذا النوع من البطالة خاص بالعمال المسرحين بأسباب اقتصادية، وتمثل هذه الفئة ثلث العاطلين عن العمل سنة 1997 فاستقرت عند نسبة 15% ، فنجد حوالي 260000 عامل مسرح لأسباب اقتصادية وهذا إلى غاية جوان 2000.[3]

المطلب الثالث : الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبطالة

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاد ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً ويسبب خسائر اقتصادية واجتماعية وكذا السياسية وهي في مايلي:

1- الآثار الاقتصادية

وفقًا للتقارير الرسمية العربية، ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، أن هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن . بحيث أن إستثمار أموال كثيرة خارج الوطن وعليه لو تم استثمار هذه الأموال في الوطن لتم تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاطلة ، والحد من الخسائر السنوية التي تتكبدها الدولة.[4]

---

[1] بن فايزة نوال، مرجع سابق، ص 70

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

[4] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد 6، الكويت، 1997ص،144

تزايدت هجرة العقول الجزائرية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المناسبة التي تؤمن مستوى لائقا للعيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة كل ذلك يؤثر على الإقتصاد الوطني.

إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطيله يعني حرمان المجتمع من إنتاجية هذا العنصر لأنه عنصر معطل لا يساهم في العملية الإنتاجية، ثم أن هذا العامل العاطل عن العمل فإنه لا يعود له دخل وبالتالي فإن مقدرته على الإنفاق تكون ضئيلة أو معدومة وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي في المجتمع سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي وندرك تماما ما لانخفاض الطلب الكلي من آثار إنكماشية على الاقتصاد القومي لأن الطلب هو الذي يحفز الإنتاج، فانخفاض الطلب سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج مما سيؤدي إلى تفاقم البطالة

2- الآثار الاجتماعية فانها تتلخص فيما يلي:

- الشعور بالإحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الإنحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه.
- الشعور بالنقمة مما يؤدي إلى السرقة والإجرام.
- القلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة.
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة.

بالإضافة أن البطالة تعتبر ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين، وحتى حينما يحتاج لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج، فإن عملهم هذا وإنتاجهم لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال فترة البطالة، كما أن هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبراتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن.

بعد ذلك نوع آخر من الخسارة يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للعاطلين، فالحكومات تجد نفسها مواجهة بمشكلة اجتماعية وسياسية خطيرة كلما وجد متعطلون فقدوا مصادر دخلهم ، ولهم هم وعائلاتهم احتياجات أساسية وهنا لابد من توفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة ومبالغ هذه الإعانات كان من الممكن في غير ظروف البطالة أن تذهب لبناء مدارس أو مستشفيات وطرق...الخ، وقد أصبح عرفا سائدا على مستوى العالم أن الحكومات لابد أن تلتزم إنسانيا وسياسيا بإعانة المتعطلين حتى تتوافر لهم فرص العمل.[1]

[1] هلال سومية، موسوس عفاف دور الدولة في معالجة البطالة رسالة ماجستير تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ، جامعة العقيد اكلي محند أولحاج البويرة 2015.2014 ص21.

ثالثا: الآثار السياسية للبطالة

فالبطالة أدت إلى ارتفاع نسبة الجرائم في أوساط المتعطلين بصفة عامة، و كثرت المقالات أيضا في السنوات الأخيرة عن العلاقة بين الحركات السياسة المتطرفة في البلدان النامية ومعدلات البطالة المرتفعة، و لا شك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي و السياسي، و لذلك فإن الآثار الخطير للبطالة التي تؤدي إلى تعكير هذا المناخ، سوف تؤدي أيضا إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجي في أي بلد من بلدان العالم.[1]

كما أن مشكلة البطالة من أقوى الأسباب التي أدت إلى ظهور نقابات العمال و التي من أسسها الدفاع عن حقوقهم و حفظ تأميناتهم الاجتماعية و الصحية و التعليمية، مما جعل لهذه النقابات بعدا سياسيا حتى أصبحت نقابات العمال هي التي تسير سياسة الدولة في بعض الدول، بل أصبحت هي ما يعتمد عليه المرشحون لنيل أعلى أصواتهم و الإمساك بزمام الأمور.[2]

وبالتالي كان لها السبب المباشر في القيام بعمليات سياسة رمزية، مما أدى إلى إسقاط بعض الحكومات، و خروج العمال في مظاهرات و التعطل عن العمل ساعات و أيام بل وشهور، حتى يجبروا الحكومة على النزول عند رغبتهم، أو تقيد مطالبهم.

المبحث الثالث: تحليل علاقة البطالة بالسياسة النقدية

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية باستخدام الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسطية وذلك من اجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وبتظافر هذه الأهداف يمكن تحقيق أهداف معينة تتمثل في استقرار الأسعار مع مستوى مرتفع من العمالة وبالتالي الحد من البطالة.

المطلب الأول: استراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار مع مستوى من مرتفع العمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع مباشرة أن يؤثر على تلك الأهداف بمعنى لايمكنه تحقيق تلك الأهداف مباشرة، ومن ثم فإن البنك المركزي يحدد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية.

بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات تسمى " الأهداف الوسيطية" هذه الأخيرة تتمثل في متغيرات نقدية كلية كحجم الكتلة النقدية، سعر الفائدة، والتي لها اثر مباشر على البطالة ومستوى الأسعار وحتى إذا كانت الأهداف الوسيطية لا تتأثر بأدوات السياسة النقدية فإنه يختار مجموعة من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدفة وتسمى المتغيرات أو الأهداف "التشغيلية" الأولية مثل الاحتياطات الكلية

[1] عبد الرحمن سيدي احمد النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997. ص307.
[2] جمال حسن أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة و علاجها اليمامة للنشر و الطبع و التوزيع، دمشق، بيروت، ط1، 2000،ص184.

وسعر الفائدة مع أدوات الخزينة العمومية وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، وبهذا يمكن للبنك المركزي أن ينقل تأثير ممارسة من خلال أدواته إلى الأهداف النهائية إلا أن هذه السياسة أو الإستراتيجية تحمل العديد من النقائص منها توسيع الفجوات الزمنية التي تعاني منها السياسة النقدية والشكل الموالي يشرح كيفية عمل السياسة النقدية في التأثير على أهدافها النهائية من خلال الاستراتيجية السابقة الذكر.[1]

الشكل رقم(1): استراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة

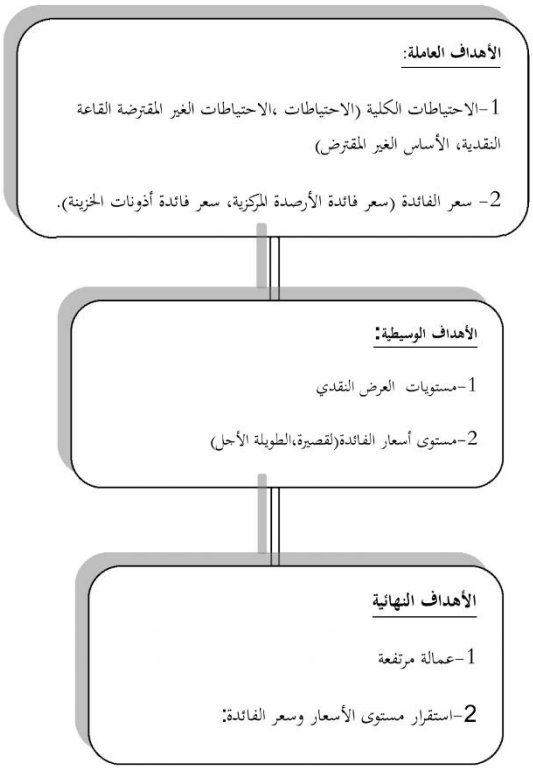

المصدر : بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط 4 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2017، ص 118

المطلب الثاني : فعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة في إطار نموذج IS_LM

المقصود بفعالية السياسة النقدية هي قدرة السلطة النقدية في التأثير والتحكم بعرض النقد وأدواته بما يتفق والأهداف المطلوبة، فإن إدارة عرض النقد والتأثير فيه يرتبط بسعر الفائدة باعتباره من العناصر المهمة والمؤثرة على الادخار والاستثمار وتحديد الطلب الكلي والدخل القومي، كما أن فعالية السياسة النقدية تنحصر في مدى إمكانية استخدام أدواتها في تحقيق الغرض الأساسي من استخدام هذه الأدوات وترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التوفق أو اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها.[2]

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ط4 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2017 ، ص117.
[2] ناظم محمد نوري الشمري محمد موسى الشروف مدخل في علم الاقتصاد دار زهران للنشر والتوزيع عمان – الأردن، 2008، ص359.

إن السياسة النقدية التي تطبقها السلطة النقدية يمكن أن تكون فعالة ويمكن أن تكون غير فعالة، وتتوقف فعاليتها على انحدارات منحنيات IS و LM والتي تتوقف بدورها على سلوك المتغيرات التي يتكون منها النموذج، حيث يعتبر هذا الاخير اكثر النماذج واقعية لتحليل اثر السياسة النقدية على الاقتصاد ويعتبر ادق واكثر كفاءة من النموذج البسيط.

تعمل السياسة النقدية من خلال قيام البنك المركزي بإحداث تغيرات في مستوى عرض النقود، لتنفيذ سياسة نقدية توسعية في أوقات انخفاض مستوى الإنتاج عن مستوى التشغيل الكامل، وارتفاع معدل البطالة عن مستوياتها المقبولة اقتصاديا واجتماعيا، ففي حال وجود مشكلة بطالة هنا الاقتصاد كان يعمل باقل من طاقته الإنتاجية، وبالتالي كان مستوى الدخل التوازني اقل من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. وهنا يمكن التعامل مع هذه الفجوة الانكماشية، كما ذكرنا سابقا عن طريق اللجوء الى سياسة نقدية توسعية تزيد من عرض النقود في الاقتصاد وتخفض من سعر الفائدة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار واحداث زيادة في التشغيل ورفع مستويات الإنتاج والدخل.[1]

بالنظر الى الشكل ادناه نلاحظ ان الاقتصاد كان يعمل في البداية عند النقطة E1 أي نقطة تقاطع منحنىIS مع منحنى LM عند هذه النقطة، يكون مستوى سعر الفائدة Ro، ومستوى الدخل X.

فزيادة عرض النقد التي يقوم بها الجهاز المصرفي نتيجة شراء السندات من السوق إنما يترتب عليه انتقال منحنى(LM) إلى اليمين،[2] من (LM1) إلى (LM2)، وتبعا لذلك تنتقل نقطة التوازن من النقطة (E1) إلى (E2)، عند

مستوى أقل لسعر الفائدة R1 ومستوى أعلى للدخل X1،[3] نتيجة لتلك الزيادة فإن هذا سيغري المستثمرين بالحصول على قروض جديدة بكلفة أقل وهذا مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي والناتج القومي، وزيادة التشغيل، الذي يؤدي إلى القضاء على البطالة،[4] وهذا ما يوضحه النموذج التالي:

[1] محمد سعيد السمهوري اقتصاديات النقود والبنوك، ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 366.
[2] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر، 2013، ص249.
[3] محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص367
[4] طاهر فاضل البياتي، مرجع سابق، ص249.

الشكل رقم (2) استخدام السياسة النقدية في إزالة البطالة

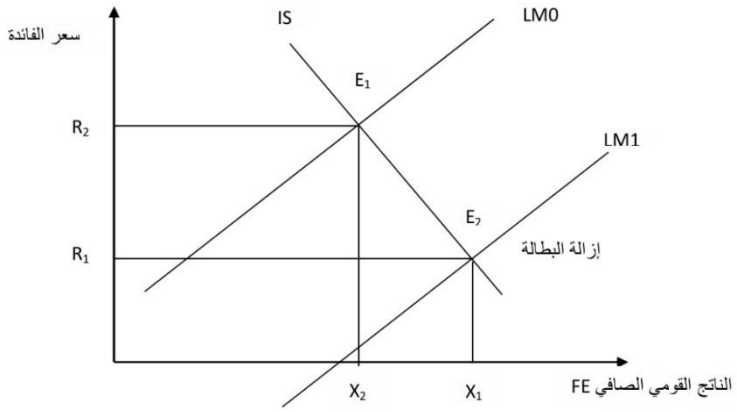

المصدر: طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر ، 2013، ص 250.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة .

الدراسة الأولى : دراسة بديار أحمد و بن قدور علي(1970-2015)

بينت نتائج الدراسة ضعف الساسة النقدية في التأثير على البطالة وهذا ما يتوافق مع واقع الاقتصاد الوطني لأن السياسة النقدية و أهدافها لم تعطي الأهمية البالغة لمستويات التشغيل في سوق الشغل [1]

الدرسة الثانية : دراسة زواد نجاة و زواد نسيمة (1990-2022)

اوضحت الدراسة الى أن معدلات البطالة تتأثر بنسب ضعيفة في المدى القصير و الى عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة هذا ما يؤكد ضعف السياسة النقدية في التأثير على البطالة و هذا ما يتوافق مع واقع الاقتصاد الوطني لأن السياسة النقدية و أهدافها لم تعطي الاهمية البالغة لمستويات التشغيل في سوق لشغل .[2]

[1] د.بديار أحمد و د.بن قدور علي – دور الساسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر للفترة (1970-2015)

[2] زواد نجاة و زواد نسيمة دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر للفترة (1990-2019)جامعة تلمسان تاريخ النشر 2022

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم السياسة النقدية كمجموعة إجراءات تستعملها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهداف معينة، فتطرقنا لأهم الأهداف التي تسعى السياسات النقدية لتحقيقها كتحقيق نمو في الاقتصاد، وتحقيق مستوى مقبول في الاستقرار النقدي.

بالإضافة إلى تحقيق التوظيف الكامل، وقمنا بدراسة السياسة النقدية عند مختلف المدارس الاقتصادية، وقد اختلفت الآراء عندهم إلا أنهم يجمعون على رأي واحد ألا وهو أنه لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالبطالة واهم أنواعها وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بالنسبة لكل مدرسة وذلك فيما يتعلق بأسباب نشوء حالة من البطالة وكذا السياسات الاقتصادية الكفيلة بعلاجها إلا أنها تشترك جميعا في نقطة واحدة، وهي عدم مقدرتها على تفسير آلية سوق الشغل في كل الظروف والأحوال بصفة دائمة ومستمرة، وهذا يرجع إلى الديناميكية السريعة التي يتميز بها هذا الأخير وكذا التغيرات التي تحدث باستمرار، أما المبحث الأخير فتطرقنا فيه لإستراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة وفعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة وفق نموذج IS_LM.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2023

تمهيد

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى أدوات السياسة النقدية وأهدافها وإلى استقلالية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية، و إلى مفهوم البطالة ومختلف أنواعها. وكما هو معروف فإن لكل دولة سياسة نقدية خاصة بها فالبلدان المتطورة تستطيع استعمال أدوات السياسة النقدية بمرونة مالية عالية ودقة وسهولة أكبر منها في بلدان العالم الثالث ومن ثمة جاء التفكير في أحسن الأدوات التي تستخدمها بلدان العالم الثالث لتحقيق أكبر نتائج ممكنة وهذا حسب الظروف والمستجدات التي يفرضها الاقتصاد العالمي والتغيرات الحاصلة في جميع الميادين، وهذا ما أقدمت عليه الجزائر من خلال قانون القرض والنقد الذي جاء كرد فعل على المشاكل الاقتصادية التي عانت منها الجزائر من تضخم جامح ونسب بطالة هائلة التي أصبحت من أخطر المشكلات التي تواجهها الجزائر. وسنتناول في هذا الفصل مسار السياسة النقدية في الجزائر، و مدى علاقتها و تأثيرها على واقع البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2023)

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2023)

تنبهت الجزائر على غرار الدول الأخرى إلى أهمية اعتماد سياسة نقدية تستند إلى قوانين وأطر منظمة تصدر عن البنك المركزي، وبناء نظام مالي ومصرفي سليم يضمن استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث مرت السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني الجزائري بعدة تحولات وتغيرات من خلال أوامر وأنظمة وقوانين، تنظم وتحكم سيرورة تنفيذ السياسة النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2004)

تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر برنامج تنموي والذي يتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد إلى أربع سنوات (2001-2004) بحيث يهدف هذا البرنامج لتحقيق الاستقرار الوطني من خلال توفير مناصب الشغل والتحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار، وفي خلال هذه الفترة شهدت السياسة النقدية تطورات مهمة من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية.

أولا : تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2001-2004)

أ- **تطور الكتلة النقدية:** ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : تطور الكتلة النقدية في الجزائر

خلال الفترة (2001 – 2004) **الوحدة مليار دينار**

السنوات	M_1	M_2	أشباه النقود
2001	1238.5	2473.5	1235.0
2002	1416.3	2901.5	1485.2
2003	1643.5	3299.5	1656.0
2004	2165.6	3644.4	1478.7

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص11

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كتلة النقدية في تطور مستمر من سنة لأخرى، حيث قدرت M2 سنة 2001 بـ 2473.5 مليار دج، أما سنة 2002 بلغت 2901.5 مليار دينار وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1313.6 مليار دج إلى 1742.7 مليار دج . سنة 2002 بنسبة نمو تقدر بـ 32.66% ، ثم انتقلت إلى 3354.4 مليار دج سنة 2003 بمعدل

نمو 13.7% مقارنة سنة 2002، وذلك بسبب التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات ومداخيل الأسر، وكذلك ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الصعبة.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة بالمليار.دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2001	569.7	1078.4	1310.8
2002	576.6	1266.8	1755.7
2003	423.4	1386.2	2342.6
2004	-20.16	1535.0	3119.2

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص10

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 10

بلغت القروض الموجهة للدولة لسنة 2001، بـ 569.7 مليار دج، وفي سنة 2003 سجلت القروض المقدمة للدولة انخفاضا بلغت قيمة 423.4 مليار دج مقارنة مع سنة 2002، حيث استمر التراجع للقروض المقدمة للدولة في سنة 2004 حيث وصل إلى 20.16 مليار دج، وهذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقاتها الصافية لها (حقوق) لدى النظام المصرفي.

وعرفت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعا من سنة لأخرى حيث قدرت سنة 2001 بـ 1078.4 مليار دج زيادة بـ 17.47%، أما سنة 2003 فبلغت 1386.2 مليار دج وذلك بسبب السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 التي أدت إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد.

بلغت الموجودات الصافية سنة 2001 بـ 1310.8 مليار دينار واستمر في الارتفاع لتدخل سنة 2003 إلى 2342.6 مليار دج، ويعود سبب الارتفاع المسجل في الاصول الخارجية الصافية إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

وفي نفس هذه الفترة (2001-2004) عرفت أدوات السياسة النقدية في الجزائر تطورات يمكن استعراضها في مايلي:

ثانيا: تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2001 – 2004):

ويشمل هذا التحليل الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود المعروضة وهي:

أ- **سعر إعادة الخصم:** ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر للفترة (2001- 2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل إعادة الخصم %	6	5.5	4.5	4

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 19

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث وصل سنة 2001 إلى 6%، لينخفض سنة 2002 ليصبح 5.5%، أما سنة 2003 وصل إلى 4.5 ليصل سنة 2004 إلى 4%، ويرجع هذا الانخفاض إلى تحسين الوضعية المالية للبنوك مما يؤدي بها الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي.

أ- **الاحتياطي الاجباري:** ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر للفترة (2001- 2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل الاحتياطي الإجباري %	3	4.25	6.25	6.5

المصدر: من إعداد الطالب عتمادا على

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 17، ماي 2012، ص09

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة الاحتياطي الإجباري حيث وصل سنة 2001 إلى 3% ثم انتقل إلى 4.25% و 6.25% و 6.5% خلال السنوات 2002 و 2003 و 2004 على التوالي، ويعود سبب هذا الارتفاع في هذه النسبة إلى الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية خلال الفترة 2005-2009

تعتبر الفترة (2005-2009) مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، من خلال انتهاج الدولة سياسة مالية توسعية وذلك عبر برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث تجلى فحواه مواصلة ما تم البدء فيه من تخطيط كما سجلت هذه المرحلة عودت

الحيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة وانعكست بالإيجاب على الحالة الاجتماعية حيث سجل تراجع البطالة وارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات، وعرفت المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا.

كما شهدت هذه الفترة تطورات للسياسة النقدية من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

أولا: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2005-2009).

سوف يتم توضيح هذا التطور من خلال دراستنا لتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة

أ- **تطور الكتلة النقدية:** ويمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5) تطور الكتلة النقدية في الجزائر
للفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M_1	M_2	أشباه النقود
2005	2437.5	4070.5	1632.9
2006	3177.8	7827.6	1649.8
2007	4233.6	5994.6	1761.0
2008	.4964	6956.0	1991.0
2009	4949.8	7178.7	2228.9

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على
بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص11
بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم11، سبتمبر 2010، ص11

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في حجم الكتلة النقدية M2 حيث بلغت سنة 2015 ما قيمته 4070,5 مليار دج لترتفع سنة 2006 بقيمة 7827,6 مليار دج، واستمرت في الارتفاع مقارنة بسنة 2005 حيث قدرت ب (5994,6، 6956,0، 7، 7178) مليار دج للسنوات (2007 ، 2008، 2009) على التوالي.

أ- **تطور مقابلات الكتلة النقدية:** ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (6) تطور مقابلات الكتلة النقدية
في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2005	6933.2	1779.8	4179.7
2006	1304.1	1905.4	5515.0
2007	2193.1	2205.2	74151.5
2008	3627.3	2615.5	10246.9
2009	396.7	3086.5	10886.0

المصدر: من إعداد الطالب واعتمادا على:

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية رقم 05، ديسمبر 2008، ص 11.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم11، سبتمبر 2010، ص 11.

قدرت القروض الموجهة للدولة سنة 2005 إلى (6993.2) مليار دج و (1304.1) مليار دج سنة 2006، و 2193.1 مليار دج 2007 و 3627.3 مليار دج سنة 2008 و (396.7) مليار دج سنة 2009.

أما القروض الموجهة للاقتصاد سجلت في سنة 2005 قيمة 1779.8 مليار دج، ثم ارتفعت، قيمتها سنة 2006 إلى 1905.4 مليار دج، وفي سنة 2007 قدرت بـ 2205.2 مليار دج، حيث استمر هذا النمو القوي المسجل في قروض الاقتصاد، ومن المهم الإشارة إلى أنه في سنة 2008 ترافق لتعزيز انتعاش القروض للاقتصاد مع بداية دورة تنازلية في وتائر توسع الكتلة النقدية M2 ، كما القروض للاقتصاد في سنة 2009 بـ 3086.5 مليار دج .

قدرت قيمة الأصول في سنة 2005 بـ 4179.7 مليار دج وارتفعت سنة 2006 إلى 5515.0 مليار دج واستمرت في الارتفاع سنتي 2007 و 2008، حيث بلغت نسبة الزيادة في السنتين على الترتيب 34.46% و 38.18%، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات حيث واصلت الارتفاع في سنة 2009 لتصل إلى 10886.0 مليار دج.

ثانيا: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009): ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الآتي:

أ- معدل إعادة الخصم: الجدول الموالي يوضح تطورات معدل إعادة الخصم خلال الفترة محل الدراسة:

الجدول رقم (07) تطورات معدل إعادة الخصم

في الجزائر للفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم11، سبتمبر 2010، ص19

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات إعادة الخصم ثابتة من سنة 2005 إلى 2009 وهذا يدل على التحسن في مستويات التضخم وانعدام التمويل لدى بنك الجزائر

ب- الاحتياطي الإجباري : يتم توضيح هذا التطور من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (08): تطور معدل الاحتياطي الإجباري

خلال الفترة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإجباري %	6.5	6.5	6.5	8	8

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2016، ص17

بلغت نسبة الاحتياطي لسنة 2005 و 2006 و 2007 ما قيمته 6.5% حيث ارتفعت هذه النسبة من 6.5% إلى 8% سنة 2008 و 2009، وهذا راجع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفتها المنظومة البنكية وتدخل السلطة النقدية بهدف امتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك.

المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال الفترة (2010 – 2014)

تميزت الفترة (2010 – 2014) بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وخلال هذه الفترة جاءت تعديلات مست قانون النقد والقرض 90-10 ومن بين التعديلات التي نص عليها هذا القانون ما يلي :

الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار العملياتي لها المؤرخ في 26 أوت 2010[1]، وتضمن ما يلي :[2]

- إعفاء بنك الجزائر من العمليات المرتبطة بنشاطات من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.
- تمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها، لنمو سريع) للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي .
- تدعيم الرقابة الداخلية للمصرف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة .

[1] حورية موقاري ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة 2015، ص 137

[2] بوشنب موسى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر (2000-2013)، مجلة معارف، العدد 19، 2015، ص 95-96

- يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها .

وخلال هذه الفترة تم تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010 – 2014 ، الذي جاء في ظل إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في إطار استكمال المشاريع الكبرى وتحسين التنمية البشرية ارتفاع معدلات النمو، إنشاء مناصب شغل جديدة لخريجي الجامعات انخفاض معدل التضخم وحدوث استقرار نقدي.[1]

كما شهدت هذه الفترة أيضا تطورات للسياسة النقدية من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية والتي نوضحها من خلال دراستنا.

أولا: تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر للفترة (2010-2014)

أ- تطور الكتلة النقدية: تمكن توضيحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (09): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010 – 2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M_1	M_2	أشباه النقود
2010	5638.5	8162.8	2524.3
2011	7141.7	9929.2	2787.5
2012	7681.5	11015.1	3333.6
2013	8249.8	11941.5	3691.7
2014	9580.2	13663.9	4083.7

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 22، جوان 2013، ص11

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30 جوان 2015، ص11

بلغ متوسط الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2010 – 2014 ما قيمته 13.4% حيث وصلت M2 إلى 11941.5 مليار دج نهاية ديسمبر 2013، مقارنة بسنة 2012 التي بلغت نهاية ديسمبر ما قيمته 11015,14 مليار دج وفي نهاية جوان من سنة 2013 بلغت 11261,44 مليار دج أي معدل سنوي قدره 8,41 منها 6,04% تخص السداسي الثاني، وهو ما يوضح لنا التباطؤ في العرض النقدي (التوسع) التي شهدتها سنة 2012 بـ 10,94% مقابل

[1] ناجية صالحي، فتيحة مخناش أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014-2018، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 / 03 / 2013 ، ص 11

19,91 سنة 2011، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة التوسع النقدي للمجمع M2 والذي انخفض معدله إلى 10.17% في نهاية 2013 مقابل 16.59% في 2012.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية: يمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2010-2014)

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2010	(3510.9)	3268.1	11997
2011	(3406.6)	3726.5	13922.4
2012	(3283.8)	4297.5	14940.4
2013	(3235.4)	5156.30	15225.16
2014	(3428.1)	5223.2	16287.2

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على اعتماد على:

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22 جوان 2013، ص10

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30 جوان 2015، ص10

بلغ صافي الموجودات الخارجية خلال سنة 2010 بـ 11997 مليار دينار نهاية سنة 2010، حيث ارتفعت هذه الأخيرة بـ 10.2% ، وحسب الوضعية النقدية لسنة 2011 عودت التوسع النقدي خلال تلك الفترة ما أدى إلى نمو كبير لقروض الاقتصاد وزيادة معتبرة للموجودات الخارجية التي بلغت خلال السداسي الثاني من سنة 2011 زيادة ب 10.36% وهذا ما يوضح صلابة الوضعية المالية الخارجية

عرفت الموجودات الخارجة نهاية ديسمبر 2013 ما قيمته 15225.16 مليار دينار مقابل 19439.79 مليار دينار سنة 2012، و 4742.67 مليار دينار نهاية جوان 2013 مقارنة بسنة 2012 التي بلغت 4287.64 مليار دينار و 3726.51 مليار دينار في ديسمبر 2013 في حين قدرت قروض الدولة خلال سنة 2014 ما قيمته 3428.1 مليار دينار.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال (2010-2014): من خلال هذا التطور سيتم التطرق إلى تحليل أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة:

أ- **معدل إعادة الخصم:** ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة(2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على:

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26 جوان 2014 ، ص19

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم بقي ثابت طيلة السنوات من 2010 إلى سنة 2014.

أ- **الاحتياطي الإجباري:** والجدول الموالي تطور معدلات الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2010-2014):

الجدول رقم (12): تطور معدل الاحتياطي الإجباري (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياطي الإجباري %	9	9	11	12	12

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على :

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 26 جوان 2014, ص17

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجباري بلغ سنتي 2010 و 2011 نسبة 9% ليرتفع سنة 2012 إلى 11 ، كما تم تعديل معاملها نحو الارتفاع في منتصف ماي 2013 ليبلغ 12% وكل ذلك قصد تعزيز دور السياسة في التحكم، وفي سنة 2014 بقي ثابتا عند 12%.

المطلب الرابع: السياسة النقدية خلال الفترة (2015-2023)

يتضح من خلال قانون النقد والقرض أن السلطات في الجزائر ركزت على أن يكون الهدف الاول للسياسة النقدية في الجزائر هو النمو الاقتصادي، حيث يتحقق ذلك من خلال سياسة نقدية توسعية التي تحفز الاستثمار مما يؤدي إلى تفعيل الطلب الكلي.

الجدول رقم (13) معدل تغير الناتج الداخلي الخام
خلال الفترة (2015-2023)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل النمو	-3.0	4.8	7.8	7.3	1.2	-9.9	8.1	4.7	5.3

المصدر: بنك الجزائر النشرة الاحصائية رقم 52 ، 60 ، ص 24

شكل رقم (14) معدل تغير الناتج الداخلي الخام خلال
الفترة (2015-2023)

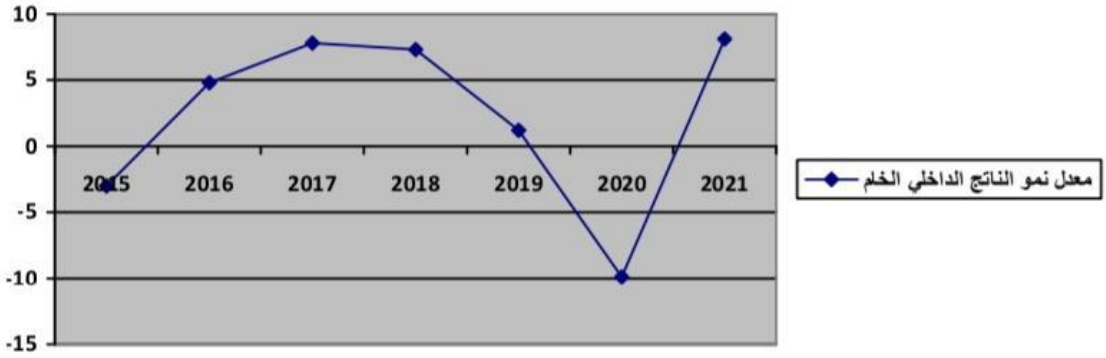

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ انخفاض معدل النمو الاقتصادي نمو الناتج الداخلي الخام في سنة 2015 إلى 3.0- وهذا راجع إلى ارتفاع الانتاج الأمريكي بمقدار الضعف تقريبا في الوقت التي كانت فيه الجزائر تتنافس على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وتحول التنافس وامتداده إلى الأسواق الآسيوية، وازدياد إنتاج كندا والعراق ، وروسيا، واضطر حينها المنتجون إلى خفض أسعار النفط، ثم بدأ في الارتفاع خلال الفترة 2017-2018 ليصل إلى أعلى معدل له 7.3 نتيجة زيادة الطلب وخفض الانتاج واستقرار انتاج النفط الصخري الأمريكي، وبالرغم من تسجيل فائض في الميزان التجاري أي تفوق الصادرات على الواردات إلا إن ذلك لم يكن له أثر في تحديد سعر الصرف بمعنى لم يؤثر ايجابيا على قيمة الدينار مقابل الدولار وحتى باقي العملات الأجنبية الأخرى، لتعود للانخفاض مجددا خلال سنتي 2019-2020 ليصل الى أدنى قيمة له 9.9-، حيث تعرضت أسعار النفط لضغط خلال سنة 2019 بسبب النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين الذي أدى إلى اضعاف الاقتصاد العالمي وتباطؤ وتيرة الطلب المتزايد على البترول، ليتبعها سنة 2020 تعرض الجزائر لضغوط مالية من جائحة فيروس كورونا التي تسببت

في انخفاض الطلب العالمي على النفط وهبوط الأسعار، ليعود للارتفاع بعدها سنة 2021 بسبب توازن السوق، وتراجع مخزونات النفط في الدول المستهلكة.

ومن خلال الجدول أعلاه نتوصل إلى وجود علاقة عكسية بين القروض الموجهة للاقتصاد ككل والناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يمكن ارجاعه إلى عدم فعالية المؤسسات العمومية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، الأمر الذي يتطلب السير قدما في تبني اقتصاد السوق القائم أساسا على تشجيع القطاع الخاص أكثر فأكثر، أما فيما يخص القروض الموجهة للاقتصاد فلها تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام، حيث كلما زاد حجم القروض الموجهة للاقتصاد نسبة إلى الناتج ومن خلال الجدول أعلاه نتوصل إلى وجود علاقة عكسية بين القروض الموجهة للاقتصاد ككل والناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يمكن ارجاعه إلى عدم فعالية المؤسسات العمومية في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، الأمر الذي يتطلب السير قدما في تبني اقتصاد السوق القائم أساسا على تشجيع القطاع الخاص أكثر فأكثر، أما فيما يخص القروض الموجهة للاقتصاد فلها تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام، حيث كلما زاد حجم القروض الموجهة للاقتصاد نسبة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين 2015-2023 ، يؤدي إلى تدني الناتج الداخلي الخام، حيث يمكن تفسير هذا التأثير السلبي بعدم نجاعة السياسة الاقراضية وكذلك ناتج عن التمويل غير التقليدي الموجه للخزينة العمومية. إضافة إلى بعض القروض الاستثمارية التي لم يتم استرجاعها لطبيعة آجالها الطويلة ومردوديها الضعيفة.

ورغم ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلا أنه لم يكن له تأثير كبير على الناتج الداخلي الخام، حيث أنه يمثل نقطة ضعف رئيسية لأداء الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، حيث أنها متذبذبة وضعيفة نسبيا، على رغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلدان الأخرى، ويعود فشل هذا القطاع في الجزائر إلى الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال السنوات الماضية، لاسيما بعد فشل استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينات إلى نهاية السبعينات وتراجع الاستثمارات المنتجة، وكذا الأزمات الاقتصادية التي مست البلاد حتى نهاية التسعينات، وما صحبها من ركود اقتصادي مس جميع الهياكل الاقتصادية، كل هذا كان له دور كبير على الاختلالات الحالية للقطاع الصناعي، بالإضافة إلى القطاع الفلاحي الذي كانت مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضعيفة.

كما ان مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري في تراجع مستمر بسبب تراجع عدد العمال الفلاحين وكذا مكانته لدى المجتمع من خلال اهمال الفلاح للنشاط الفلاحي، أما قطاع الخدمات فكانت مساهمته في الناتج الداخلي الخام مهمة مقارنة بالقطاعات الاخرى وارتفاع قيمته المضافة وبذلك زيادة نسبة العمالة والتشغيل، إلا أنه يبقى قطاع المحروقات القطاع الحيوي المهيمن والرائد للاقتصاد الوطني على الناتج الداخلي الخام والمؤثر الرئيسي على معدل النمو الاقتصادي، حيث

أن انخفاض ايرادات المحروقات خلال سنة 2020 أدى إلى تسجيل تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي المسجلة مقارنة بالسنوات الأخرى التي سجلت تحسن في أداء قطاع المحروقات، مما يعني أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات الذي يتبع بدوره الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الاسواق العالمية.

المبحث الثاني: تقييم السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة في سياسته النقدية وبحسب الحالة الاقتصادية للبلاد فالسياسة التوسعية تفترض عدم كفاية السيولة المتوفرة للاقتصاد إذ يوجد زيادة لتنفيذ الصفقات والمعاملات الاقتصادية أما بالنسبة للسياسة الانكماشية فتفترض وقوع الاقتصاد في وضع تفوق فيه السيولة الحد المرغوب فيه، كما أن مكافحة البطالة من أهم الانشغالات الحكومة حيث بذلت مجهودات معتبرة وكبيرة وأموال ضخمة وإجراءات عديدة لمواجهة البطالة و الفوز باقتصاد خالي من جميع التعرقلات.

المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر

يمكن معرفة تطور ظاهرة البطالة في الجزائر من خلال تقديم الإحصائيات التالية :

الجدول رقم (13) تطور ظاهرة البطالة

خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة %	9.96	9.97	11	9.83	10.06	11.76
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل البطالة%	10.5	11.7	11.6	11.4	13	12.8

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

يتبن لنا من خلال المعطيات السابقة أن معدل البطالة في الجزائر يشهد تطورا ملحوظا و بوتيرة كبيرة خاصة بعد تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي ، وأصبح معدل البطالة السائد في الجزائر من أعلى مستويات البطالة في العالم إذ بلغ عدد البطالين حوالي 2,8 مليون شخص فتفوق هذه النسبة معدل البطالة السائد غداة الاستقلال مباشرة

يجب ملاحظة أن الإحصائيات المتوفرة غير مهيكلة بكيفية جيدة تسمح بتحليل دقيق لظاهرة البطالة فإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء هي في غالب الأحيان إحصائيات إجمالية مشتتة

ومن الصعب التأكد من صحتها، كما أن هناك صور أخرى للبطالة غير مأخوذة بعين الاعتبار في التقديرات الإحصائية مثل العمل المؤقت و العمل الغير مهيكل و العمل المنزلي ، ومنه فيعتقد بعض الإحصائيين أن معدل البطالة الوطني مبالغ فيه بما أن كل هذه الأشكال من العمل التي تتزايد باستمرار بصفة كبيرة لم يتم أخذها بعين الاعتبار

إن هذا التحفظ المسجل حول معدل البطالة في الجزائر لا يعني بأي حال من الأحوال أن المعدل الحقيقي للبطالة بعيد كليا عن هذا المعدل بل إن البطالة في الجزائر هي ظاهرة منتشرة بشكل ملفت للنظر خاصة في أوساط فئة الشباب بداية من العشرية السابقة ،" فبطالة الشباب هي القاعدة و العمل هو الاستثناء في الجزائر هذه الوضعية التي قد تستفحل في المستقبل " [1]

المطلب الثاني: سياسة التشغيل في الحد من البطالة

تحضى قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية ، ولا يقتصر هذا الاهتمام على المستوى المحلي بل يمتد الى المستوى الدولي ، بحيث اتخذ هذا الاهتمام مجالا أوسع يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية ، ومن صور دالك الاهتمام بضمان العمل لكل شخص يرغب فيه بحيث يكون هذا العمل منتجا ويتم اختياره بحرية تامة، مع الاهتمام أيضا باكتساب المؤهلات الضرورية التي يمكن الاستفادة منها في مجالات العمل بحيث يشغل العامل الوظيفة التي تتناسب مع مؤهلاته .

ان اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير هياكل قوية ومتخصصة لتفادي هذه المشكلة وفي هدا الشأن اخدت مجموعة من التدابير بإنشاء مجموعة من الأجهزة والبرامج الخاصة بعملية التشغيل والتي سنذكر اثنين منها فيما يلي :

اولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

بدا العمل بهده الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم : 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم الشباب فهدا الجهاز موجه لفئة الشباب البطال من أصحاب المبادرات الذين يظهرون استعداد للاستثمار في مؤسسة مصغرة ، ويملكون مؤهلات مهنية او مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه ، كما ان أعمارهم تتراوح بين 19 و 35 سنة وتضم شبكتها 53فرع ، تهدف هده الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات والتي تشجع كل أشكال والإجراءات الرامية فئة الشباب.[2]

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ سنة 1999 و يعتبر اداة لمكافحة الفقر والبطالة ذلك انه موجه لكل شخص عاطل عن العمل ، ويتراوح ينه ما بين 18 سنة و 60 سنة ، حيث يمثل منح قرض

[1] Cherif Chakib, La restructuration industrielle, les cahiers du CREAD, N 41 1997, p 212

[2] سليم عقون قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية مذكرة الماجستير في الاقتصاد والتسيير جامعة فرحات عباس سطيف 2009 ص 65

بنكي لدعم عملية انشاء نشاط يختاره الشخص صاحب الطلب ويتراوح المبلغ 50000 دج إلى 330000 دج لمدة خمس سنوات ، وفي سنة 2004 انشئت الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم 14-04 المؤرخ في 04 جانفي 2004 كهيئة دات طابع خاص ، تهدف الى تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم ، وكما تهدف كدالك الى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها.[1]

المطلب الثالث: تقييم لبرامج وسياسات التشغيل في الجزائر

انطوت برامج و سياسات التشغيل في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى عموما على ثلاثة عيوب رئيسة جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي:[2] تكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود استعراض عينة البرامج المنفذة في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر يعكس ضعف مستوىجمع البيانات وعدم استعمالها في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها، فتحديد نطاق السياسات والجهات المستفيدة ومضمون البرامج لا يستند إلى بيانات كافية حول سوق العمل مما يجعل هذه السياسات غير متصلة بواقع السوق ويضعف فعاليتها فالبيانات التي تجمعها نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل غير شاملة وغير قابلة للمقارنة وهذا ما يفسر قلة استخدام صانعي السياسات لهذه البيانات ولم توجد دراسات مفصلة دقيقة لتقييم آثار برامج أداء سوق العمل وإذا ما توفرت فهي تركز على النتائج المحققة على المدى القصير وليس على المديين المتوسط والطويل، ولا توفر معلومات عن أثر البرامج على العمالة طويلة الأجل ولا عن نوعية فرص العمل والمساواة بين الجنسين وغيرها من الأوجه الاجتماعية لتلك السياسات.

واستنتجت الكثير من الدراسات أن سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر غير متكاملة ولا تنفذ بشكل منسق، فتوفير البرامج في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل لا يزال يتم بشكل مجزأ ، مع أن التجربة الدولية، بينت أهمية التكامل في تقديم خدمات العمالة فالحاجة واضحة إلى تصميم سياسات تحسين أداء سوق العمل بشكل متكامل لتوفير خدمات متكاملة للمستفيدين، كالتدريب والتوجيه المهني ومواءمة المؤهلات مع متطلبات العمل ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات العامة العاملة على وضع هذه السياسات وتنفيذها، بما في ذلك مكاتب التشغيل العامة ومراكز التدريب المهني وغيرها .

[1] تفاحة هر رقون، سياسات دعم المؤسسات المصغرة واثارها على التشغيل ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد جامعة وهران ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر 2011-2012 ص41

[2] وحماني محمد أدريوش إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة لحليل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص المضاد لتنمية، جامعة تلمسان ،2012-2013، ص 229-231

فيما يخص خدمات التشغيل العامة في الجزائر تفتقر لكثير من البيانات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء سوق العمل فمعظم مكاتب التشغيل توفر معلومات عن عدد المستفيدين من خدماتها، لكن القليل جدا من المكاتب التي توفر بيانات دقيقة مصنفة بحسب الجنس والمنطقة ولا يوفر أي منها بيانات عن أوجه محدد في نتائج التشغيل، كمجال العمل أو مدة البقاء فيه.

أما في برامج الأشغال العامة فالأرقام المتوفرة عن مجال العمل في البنى التحتية المنشأة قليلة جدا، لأن معظم المعلومات المتوفرة عن نتائج هذه البرامج تركز على عدد فرص العمل التي أوجدت ونادرا ما تتوفر معلومات عن أعمال الصيانة التي تستهدف البنى التحتية، ولا تتوفر الدراسات حول متابعة هذه الأعمال لعامة الناس، مما يدعو إلى النظر في مدى استدامة النتائج التي تحققها برامج الأشغال العامة.

تقييم أثر برامج إعانات التشغيل فمعظم التقارير والدراسات المتوفرة تتضمن معلومات عن النتائج المحققة على المدى القصير، مثل عدد المستفيدين، لكنها لا تتضمن تقييما لأثرها على التشغيل بعد انتهاء البرامج مباشرة، ولا لأثرها على التشغيل الطويل الأمد أو على الدخل نفس الشيء بالنسبة لبرامج التدريب والتكوين فالتقارير التي تصدر حاليا لا تتناول جودة التدريب، أو مدى ملاءمة المهارات المكتسبة لاحتياجات سوق العمل، أو مدى وصول البرامج إلى جميع الفئات فمعظم مراكز أو برامج التدريب العامة توفر معلومات فقط عن عدد المتدربين أو المستفيدين، وتفتقر إلى معلومات عن نتائج التدريب من حيث التشغيل والدخل المحقق منه سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.

خلاصة الفصل

يتمثل الهدف الأساسي من دراسة حالة الجزائر على مدى السنوات (2001-2023) وهو بيان تأثير متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة في الكتلة النقدية و غيرها على معدلات البطالة في الجزائر، فالبحث هنا يدور حول نوع العلاقة بين هذه المتغيرات المقترحة في المدى الطويل، وقد أظهرت الدراسة ضعف السياسة النقدية في التأثير على البطالة وهذا ما يتوافق مع واقع الاقتصاد الوطني لان السياسة النقدية وأهدافها لم تعطي الأهمية البالغة لمستويات التشغيل في سوق الشغل.

خاتمة عامة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تقييم فعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة التي أدت بنا إلى معرفة بأن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات والتدابير التي تعتمدها السلطات النقدية التي تمكنها من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدية ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين حيث أنها تطبق إما بسياسة توسعية في حالة الفجوة الانكماشية أو بسياسة انكماشية في حالة الفجوة التضخمية في سبيل تحقيق الأهداف، وذلك عن طريق تطبيق أدوات كمية المتمثلة في سعر إعادة الخصم السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني وأدوات كيفية أخرى، وباعتبار أن البنك المركزي هو القائم على شؤون النقد والقرض التي منحت له صلاحيات أكثر بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10 الذي منح له استقلاليته في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، فاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية وبالتالي منح السلطة النقدية الامتياز عن السلطة السياسية، فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على منح الإحصاءات والتقارير المالية والنقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها.

وتعتبر البطالة من المشاكل الأساسية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي التي تعاني منها كل الدول آخذة حيزا كبيرا من الأفكار والاهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها، حيث أن الجزائر أخذت مجموعة من التدابير كإجراءات المعالجة و الحد من البطالة التي تمثلت في مجموعة الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو صندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي حققت نتائج إيجابية، لكن أغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها هذا من جهة ومن جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة وهي معروضة للزوال إذا تعرضت الدولة نقص في المداخيل حيث أن معظم هذه الأجهزة تعتمد على النفقة العمومية مصدرها الوحيد هو العائدات من المحروقات.

- **اختبار الفرضيات**

الفرضية الرئيسية: تقييم فعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2023)

لقد توصلنا إلى وجود تأثير محدود لبعض أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة (2001-2023) على البطالة بنسب متفاوتة وبالتالي الفرضية الرئيسية صحيحة.

- **الفرضية الأولى:** تعتبر السياسة النقدية الإستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات في أي بلد من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية.

لقد توصلنا إلى أن السياسة النقدية لها تأثير فعال على السياسة الاقتصادية في تحريك النشاط الاقتصادي لارتباطها بعصب الاقتصاد وهو الجانب المالي والائتماني، وإن هدفها هو ضبط التداول النقدي بهدف تأمين و توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، وبالتالي الفرضية الأولى صحيحة.

• **الفرضية الثانية:** تهدف السياسة النقدية أساسا إلى التوازن الاقتصادي عن طريق معالجة الأزمات الاقتصادية مثل البطالة.

السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الاهتمام بمستويات التشغيل حيث أن أهداف هذه السياسة المعلن عنها من طرف السلطة الوصية (السلطات النقدية) تبقى بعيدة كل البعد عن متطلبات الشغل وأولويات التشغيل فكان تركيزها الكلي على مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، وبالتالي فهي تنفي صحة الفرضية الثانية.

• **الفرضية الثالثة:** اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتدابير للمعالجة والتخفيض من حدة البطالة.

لقد تمكنت الجزائر من تخفيض من معدل البطالة في السنوات الأخيرة وذلك من خلال مختلف التدابير والإجراءات لمحاربة البطالة تعلقت أساسا بأجهزة التشغيل المؤقتة حيث أنها أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من حدة البطالة، بالتالي الفرضية الثالثة صحيحة.

➢ **نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:

➢ **نتائج الدراسة النظرية**

• حظيت السياسة النقدية باهتمام الكثير من رواد الفكر الاقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى السياسة الاقتصادية وتحقيق التوازنات الاقتصادية.

• تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في محاربة البطالة عندما تم تطبيق سياسة نقدية توسعية تزيد من عرض النقود مما يؤثر على سعر الفائدة وبالتالي تشجيع الاستثمار ومنه القضاء عل البطالة بزيادة الشغل.

• السياسة النقدية فعالة في الحد من معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم وذلك حسب الاستهدافات المطلوبة للحكومة.

• للوصول إلى الهدف النهائي لابد للسياسة النقدية أن تستخدم إستراتيجية مناسبة مرورا بالأهداف الأولية ثم الوسطية ثم النهائية وذلك يؤدي الحد من معدلات البطالة.

• لا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأنه غالبا ما تكون الأهداف متعارضة مما ينعكس على باقي الأهداف الأخرى وتحقيق آثار غير مرغوبة للسياسة النقدية.

➢ **نتائج الدراسة التحليلية**

• بفضل الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة تم إعادة الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها للحد من التضخم والبطالة ودعم النمو الاقتصادي.

• تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على أدواتها (الغير مباشرة) للتأثير على سعر الفائدة ومن ثم الاستثمار ، هذا الأخير الذي يؤثر على البطالة.

• استطاعت سياسة أجهزة التشغيل في الجزائر بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة وذلك باستحداث مناصب شغل وخاصة لفئة الشباب.

• بفضل البرامج التنموية التي استحدثتها الجزائر استطاعت رفع معدلات النمو ومنه تخفيض معدلات البطالة وبالتالي تخفيض معدل البطالة.

• تم تحقيق معدلات بطالة منخفضة في الجزائر لكن نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية بالمحاذاة مع السياسة النقدية من جهة ومن جهة أخرى إتباع تدابير ذات طابع سياسي، وهذا الاستقرار غير دائم نتيجة عدم استقرار الاقتصاد الجزائري.

➢ **التوصيات :**

في ضوء ما توصلت الدراسة من نتائج فإننا نضع التوصيات التالية:

• تبقى أهم وسيلة لخفض مستويات البطالة المرتفعة هو تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم وتسهيل وجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك عن طريق الخفض من معدلات الفائدة وانتهاج سياسة نقدية توسعية.

• ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر معدل وحجم البطالة ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمتها في الفترات المستقبلية لاتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شانها التحقيق من حدة البطالة.

• تفعيل السياسة الكلية وخاصة السياسة النقدية من خلال وضعها أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال الحسابات السياسية وان تكون تسعى إلى تحقيق جميع الأهداف التي تنمي الاقتصاد الوطني.

• يجب ايضا العمل على تفعيل دور السياسة النقدية في الجزائر لأن أثر نقص رأس المال الأجنبي في البلد يؤدي إلى احتلال الهيكلة الإنتاجية ويتسبب في انخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية والدخل وكذا تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج.

➢ **آفاق الدراسة:**

نعتقد أن دراستنا لا تزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين وعليه نقترح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون محل بحث في المستقبل ومن أهمها:

• أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في مكافحة البطالة.

• السياسة النقدية واستهداف البطالة في الجزائر – دراسة قياسية تحليلية، وإشكالية تفعيل السياسة النقدية للحد من البطالة في ظل الانفتاح الاقتصادي والهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب**

1- فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

2- فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

3- كمال سلطان محمد سالم الاقتصاد الكلي، ط1، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2015.

4- محمد سعيد السمهوري اقتصاديات النقود والبنوك، ط 1 دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

5- محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط 1 ، اثراء للنشر والتوزيع، عمان . الاردن، 2009

6- محمد طاقة وحسين عجلان ،حسن، اقتصاديات العمل إثرا للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2008.

7- محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الاردن، 2009.

8- مدحت قريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.

9- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الاردن 2008.

10- مصطفى يوسف كافي مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، ط 1 ، آلفا للوثائق، الجزائر 2018.

11- مصطفى يوسف كافي مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، ط1، منشورات آافا للوثائق، الجزائر، 2018.

12- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن عمان ،2015.

13- ناصر دادي ،عدون عبد الرحمان العايب البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

14- ناظم محمد نوري الشمري محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

15- نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سليمان قطف الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات،ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2006.

16- نزار كاظم الخيكاني حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2 ، دار اليازوري العلمية، عمان ،2015.
17- هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2014.
18- احمد بركات، مدخل الاقتصاد، دار بلقيس للنشر، الجزائر 2014.
19- إياد عبد النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، ط2، دار صفاء للنشر، عمان، 2015
20- ايمان عطية ناصف مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.
21- البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، جامعة الشلف، الجزائر .
22- إبراهيم طلعت البطالة و الجريمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2009.
23- أحمد فريد سهير محمد السيد السياسات النقدية و البعد الدولي لليور ، شباب الجامعة، الإسكندرية 2007.
24- أسامة السيد عبد السميع" مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر.2008
25- بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية.2006
26- لحلو موسى بوخاري" سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة 2010
27- محمد ضيف الله القطابري "دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية دار غيداء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى 2009
28- زينب عوض الله، أسامة محمد "الفولي أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان 2003.
29- صالح مفتاح النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر 2005
30- عبد المجيد قدي" مدخل إلى الاقتصاديات الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر .
31- عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسي النقود والمصارف و الأسواق المالية"، دار الحامد2004.
32- عقيل جاسم عبد الله "النقود والمصارف ، دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الثانية عمان 1999.

33- علي عبد الوهاب نجا" مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دار جامعية الإسكندرية.

- **المذكرات و الأطروحات**

1- إكن لولنيس" السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر 03 سنة 2010-2011.

2- بن جيمة "عمر" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أفراد و حكومة شركات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010-2011

3- بن عاشور ليلى "محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة طرف البطالين من و المدعمة من طرف صندوق الوطني لتأمين على البطالة دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العصمة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2008-2009

4- بن فايزة نوال إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 2008-2009.

5- بن لدغم فتحي" ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في اقتصاد الجزائري"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية جامعة تلمسان 2011-2012.

6- بنابي فتيحة"السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2008-2009.

7- بوزعرور "عمار" السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط، جامعة الجزائر 2007-2008

8- حورية موقاري ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة-، 2015.

9- دحماني محمد أدرويش إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة لدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بالقايد تلمسان، الجزائر،2013

10- سعودي عبد الصمد، تقيم برامج الاستثمارات العمومية انعكاساتها على النمو

الاقتصادي والتشغيل في الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016.

11- عبد الجليل شليق، التنسيق بين السياسة المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك وتأمينات جامعة قاصدي مرباح ورقلة-، 2018.

12- ليلى اسمهان بقبق ، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية – دراسة قياسية –، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر القايد تلمسان، الجزائر، 2015.

- **مقالات وملتقيات**

1- بن يعقوب طاهر، مهري أمال تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEI من حيث تمويل و الانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة الملتقى الدولي حول "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2014" جامعة سطيف يومي 11 و 12 مارس 2013

2- خليلي أحمد هاشمي بريقل " واقع البطالة و آثارها على الفرد والمجتمع"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المسيلة اليوم غير مذكور.

3- سميرة العابد زهية عباز "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموح، مقال في مجلة الباحث العدد، 11/2012

4- عبد الحميد قومي" سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر " ملتقى دولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، المسيلة . 15 و 16 نوفمبر 2011 يومي

5- علوني عمار دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة دراسة تقييمية بولاية سطيف" ملتقى (غير مذكور)العنوان بجامعة سطيف اليوم غير مذكور.

6- عياد سعيد حسين" البطالة في الاقتصاد العراقي : أسبابها وسبل معالجتها مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4 العدد 8 السنة 2012.

7- غالم عبد الله، حمزة فيشوش" إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر"، ملتقى دولي حول" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،

جامعة المسيلة يومي 15و16 نوفمبر، 2011
8- ماضي بلقاسم، أمال خدادمية" أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها"، الملتقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة في مسيلة يوم 20/09/2011.

الملخص

تهدف دراستنا إلى معرفة ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر و لغرض ذلك تم الإشارة لنظرة إلى السياسة النقدية من مختلف مدارس الفكر الاقتصادي و إلى مفهومها و مختلف أدواتها و أهدافها و العلاقة التي تربطها بالسياسة المالية و استقلالية البنك المركزي و فعاليته في تنفيذها، و الإشارة إلى البطالة من خلال التفسير الذي تعرضت إليه في الفكر الاقتصادي و إلى مفهومها و مختلف أنواعها وكيفية معالجتها.

و في دراستنا التطبيقية لحالة الجزائر فالسياسة النقدية عرفت العديد من الإصلاحات و التحولات و بدأ تفعيله بعد صدور قانون النقد و القرض 90/10 و الأمر 03/11، عرفت البطالة تطور من خلال عدة مراحل و استعملت الجزائر عدة سياسات التشغيل حيث أنشأت وكالات الوطنية المتخصصة للحد من البطالة غير أن السياسة النقدية في الجزائر لم تولي أي اهتمام بمستويات التشغيل حيث أن هدفها الأساسي هو مكافحة التضخم.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية – قانون النقد و القرض – البطالة – التضخم – سياسة التشغيل.

Résumé :

Our study aims to know the extent to which monetary policy contributes to addressing unemployment in Algeria. For the purpose of this, reference was made to a look at monetary policy from various schools of economic thought, its concept, its various tools and objectives, the relationship that links it to financial policy, and the independence of the central bank and its effectiveness in implementing it. And the reference to unemployment through the interpretation it was exposed to in economic thought, its concept, its various types, and how to treat it.

In our applied study of the case of Algeria, the monetary policy witnessed many reforms and transformations and began to be activated after the issuance of the Monetary and Loan Law 10/90 and Order 11/03. Unemployment developed through several stages and Algeria used several employment policies as it established national agencies. Specialized in reducing unemployment, however, monetary policy in Algeria did not pay any attention to employment levels, as its primary goal was to combat inflation.

Keywords: monetary policy - monetary and loan law - unemployment - inflation - employment policy.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Economics

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: ..نوري فضيل..... الصفة: طالب.

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 206861203 والصادرة بتاريخ: 2021/07/28

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة
دراسة حالة الجزائر 2001 - 2023.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 03/06/2024

الإمضاء

2024 جوان 03